إستراتيجية التنمية الزراعية

وبرنامج عمل السنوات الخمس (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩)

التقرير الموجز

٢٠٠٤/٠٩/٢٠

يعتبر هذا التقرير موجزاً عن الدراسات التي أعدّت وتضمّنت أبحاثاً تفصيليّة حول القطاع الزراعي، والتي ساهم في إعدادها مجموعة من الخبراء اللبنانيين ومشروع الإحصاء الزراعي الشامل الذي تنفّذه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتّحدة بالتعاون مع الوزارة.

إننا، إذ نضع هذا التقرير، نأمل أن يتحوّل إلى مشروع للحكومة اللبنانيّة وأن يُترجم على الأرض مشاريع تنفيذيّة تضعنا على سكّة الاصلاح الزراعي المنشود.

وزير الزراعة

علي حسن خليل

فهرس

تقديم وزيـــر الزراعـــة..... ٣

الأبعاد اللبنانية للسياســـة الزراعيـــة..... ٧

الجـــزء الأول : الإطـــار العـــام ٩

١. واقـــع الزراعـــة اللبنانيـــة ٩

٢. الخصائص الوظيفية للقطاع الزراعي..... ١٣

٣. البحث عن الحلول البديلة ١٥

٤. دور الوزارة والأبعاد التنموية للسياسة الزراعية..... ١٧

٥. الأهداف العملية للاستراتيجية الزراعية ١٩

الجزء الثاني : المحاور الاستراتيجية ٢١

١. المحور الأول: ترشيد استعمال مياه الري ٢٢

٢. المحور الثاني: حسن استخدام الاراضي ٢٥

٣. المحور الثالث: اعتماد تقنيات فعالة..... ٢٨

٤. المحور الرابع: تنشيط سلاسل الانتاج وتفعيل التسويق الزراعي والتصدير ٣٢

٥. المحور الخامس: دمج مفهوم المناطق ضمن التنمية الزراعية والريفية..... ٣٦

٦. المحور السادس: تطوير المؤسسات العامة والخاصة ٣٩

٧. المحور السابع: تنظيم مشاركة وارتباط العناصر الفاعلة في التنمية الريفيّة..... ٤٤

الجـــزء الثالـــث : أوجـــه التحديـــث الداعمـــة ٤٧

١. التحديث المؤسساتي..... ٤٧

٢. التحديـــث القانـــوني والتشـــريعي ٤٩

الجـــزء الرابـــع : برنامـــج عمـــل وزارة الزراعـــة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩.....٥٣

- ترشـــيد اســـتعمال ميـــاه الـــري ٥٥

- تنظيـــم اســـتخدام الأراضـــي ٥٧

- تطويـــر المؤسســـات العامـــة وتأطـــير المزراعـــين ٦٠

- تطويـــر الانتـــاج وتحســـين نوعيتـــه ٦٣

ملحـــق رقـــم ١: الزراعـــة في أرقـــام .....

ملحـــق رقـــم ٢: خرائـــط زراعيـــة .....

ملحـــق رقـــم ٣: القوانـــين والمشـــاريع .....

الأبعاد اللبنانيّة للسياسة الزراعية

إن أي استشـــراف لمســـتقبل القطاع الزراعي والريفي في لبنان، لا بدّ أن يكون مرتبطاً بمفهوم التنمية المستدامة المعاصر الذي يطال جوانب متعددة تتخطى الجانب الاقتصادي لتشمل أبعاداً اجتماعية وبيئية يتطلب تطوير وتنسيق عمل المؤسسات الرسمية والخاصة لجعلها جزءاً من سياســـة مجتمعية شاملة. ومن هذا المنطلق، يرتكز مفهوم تنمية القطاع الزراعي على:

البعد الاقتصـــادي: وهو يتطلب نظاماً اقتصادياً يمكّن مـــن توفير منتجات تلبّي الجزء الوافي من الطلب الداخلي، ولها قدرة تنافســـية تمكّنها من ولوج الاسواق الخارجية بشكل يؤمن:

- إنتاج كميّات من السلع والخدمات بطريقة منتظمة.
- استعمال رشيد للموارد المتاحة.

إن تفعيل البعد الاقتصادي سيؤدي إلى:

- نمو الدخل الزراعي وزيادة حجمه في الدخل الوطني.
- توفير فرص العمل.
- تقليص الفاتورة الغذائية.
- عدم توريث الأجيال القادمة أكلافاً مرتفعة.

البعد البيئي: تزايدَ الاهتمام العالمي خلال العقدين الماضيين بالنتائج البيئية الناشئة عن الكثافة السكانية وحركة النمو الاقتصادي السريع. وقد تبلور ذلك من خلال الاهتمام المتزايد بالمحافظة والاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية ومكافحة التلوث والتركيز على تطوير زراعة سليمة تأخذ بعين الاعتبار التوازن البيئي والجوانب الصحية للإنسان (اعتماد المواصفات والمعايير، الزراعة العضوية، الســـياحة الزراعية والبيئية...) وقد أصبح التركيز على أهمية البعد البيئي ملحاً في لبنان لمجابهة عدة جوانب سلبية منها:

- تقلّص الرقعة الزراعية المحدودة أساساً.
- المخاطر المتزايدة للتصحّر.
- تراجع مساحة الغابات وتقلّص الغطاء النباتي.
- تلوث مياه الأنهار وشواطىء البحر والتربة الزراعيةة والمياه الجوفية.
- سوء تنظيم الصرف الصحي.

إن التدهور البيئي في لبنان، يشكّل كلفة اقتصادية واجتماعية متعددة الجوانب لا يمكن تداركها، ويعتبر هذا التدهور خطراً صحياً واجتماعياً واقتصادياً بالنســـبة للمجتمع وعبئاً متفاقماً بالنسبة للأجيال المقبلة.

البعد الاجتماعي: يرتكز على عدّة مبادىء أساسيّة منها:

- الحدّ من الهجرة الريفية.
- الإنماء المتوازن.
- محاربة الفقر وسوء التغذية.
- توفير مفهوم الأمن الغذائي من حيث الكمية والنوعية والأسعار.

وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار مشكلة انتشار الفقر والتهميش الاجتماعي، وضرورة مشاركة الشباب في التنمية، ونشر المعرفة، والنهوض بدور المرأة في المجتمع.

إن الاهتمام بالواجهة الاجتماعية للتنمية **يستلزم: تنشيط المجتمع المدني، وترسيخ الوجه الثقافي المرتبط بالمجال الزراعي والريفي في لبنان**، للحفاظ على روابط الأسرة المنتشرة وخلق جسور متينة من التواصل بين أفرادها والذين عموماً ما هاجروا إلى المدينة أو إلى الخارج سعياً وراء الرزق والحصول على فرص للنجاح.

★★★

إن الأزمة التي يمرّ بها القطاع الزراعي في لبنان منذ واسط الستّينات، تعود بالخصوص إلى أسباب هيكلية تجعل من الضروري القيام بتقويم جذري للعديد من مكوناته وتوفير الإطار المؤسساتي الملائم، والتركيز على نوعية النموّ وليس فقط على معدلاته، والاهتمام بقضايا التنمية التي تستهدف الإنسان وظروفه المعيشية، والقيام بإصلاحات تشمل دور الدولة وتنظيم المجال الزراعي التي من شأنها أن تكّون تصوراً جديداً نسبةً إلى القطاع الزراعي، على أن تُحدد هذه الإصلاحات وأن تُنجز في إطار جامع بين مختلف الفعاليّات والأطراف المعنية الرسميّة والخاصة.

الأهداف العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية:

انطلاقاً مما سبق، يمكن تحديد الأهداف العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية في لبنان كما يلي:

- تأمين الاستخدام المستدام والرشيد للموارد الطبيعية.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- تنمية المناطق الريفية والمعرّضة للفقر.
- زيادة دخل المزارعين والعمل على توفير فرص العمل.
- تحسين القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية.
- المساهمة في تحسين ميزان التبادل التجاري والميزان المالي.

ويبقى تحقيق هذه الأهداف مرتبطاً بالتطورات الممكنة للوسائل الماديّة والتقنية والاقتصادية والسياسيّة، وبالتنظيم الناجع للموارد المتاحة على مستوى المكان والزمان.

يسعى هذا الجهد لبلورة تصوّر حول السياسات الزراعية في لبنان ويتناول:

- خصوصيات الواقع الزراعي اللبناني.
- استخلاص الحلول الممكنة على ضوء الخيارات الوطنية الأساسية.
- وضع تصور حول آلية التنفيذ والبرامج اللازمة.

الجزء الأول: الإطار العام

١. واقع الزراعة اللبنانية

تغطّي الأراضي الزراعية المستغلّة ٢٥٪ من مساحة لبنان الإجمالية[١]، حيث تبلغ مساحتها حوالي ٢٤٨ ألف هكتار، منها حوالي ١٠٤ ألف هكتار مروية. وتغطّي الزراعات الدائمة حوالي٤٧٪ من الأراضي الزراعية المستغلّة بينما يمثّل الزيتون الحيّز الوافر منها بحوالي ٥٢ ألف هكتار.

تبقى الزراعة اللبنانية على الرغم من ضيق المساحة، حالة خاصة متميزة في منطقة الشرق الأوسط، اذ تتوفّر ظروف مناخية وزراعية متنوّعة جداً تفتح المجال لتنوع كبير في منتجاتها. ويُمكّن توافر المياه حتى الآن، من ري حوالي نصف الاراضي المزروعة ويقلّص بشكل كبير من التأثير السلبي لتقلبات العوامل الطبيعية.

يبلغ حجم اليد العاملة الموسمية في الزراعة ١٢.٧ مليون يوم عمل في السنة، ٥٢٪ منها للإناث. ويعتبر مستوى اللجوء إلى اليد العاملة الموسمية مرتفعاً بالنسبة للبلدان المجاورة (٥١ يوم عمل/هكتار/سنة)[٢]. واستناداً إلى نتائج الإحصاء الزراعي الشامل فإن ٨٠٪ من الحيازات الزراعية تستغلّ أقل من هكتار من الأراضي الزراعية وتشمل أقل من ٢٠٪ من المساحات الزراعية في لبنان. بالمقابل تبقى نسبة الحيازات المتوسطة او الكبيرة التي يمكن ان تكون لها قدرة ذاتية على الاستثمار محدودة[٣]، إذ تمثّل ٢٠٪ من عدد الحيازات على أقصى تقدير وتشمل بحدود ٨٠٪ من المساحات الزراعية.

وتواجه الزراعة في لبنان العديد من العوائق المرتبطة أساساً بالوضعية غير المتماسكة لهياكل الانتاج والتي لا تمكّن من **حركية تنموية فاعلة**. فالتشكيلة العقارية للوحدات الزراعية (الحيازات) عموماً ما تكون مقسمة وصغيرة (مفتّتة).

ويبقى الهدف الرئيسي من انتاج هذه الحيازات الصغيرة موجهاً عموماً الى الاستهلاك الذاتي العائلي، ويعتبر تعدّد الأنشطة الاقتصادية بالنسبة لهؤلاء المزارعين هو السبيل الوحيد للحصول على دخل اضافي في انتظار التخلي عن أراضيهم تحت ضغط المضاربة العقارية سواء على المدى المتوسط او البعيد.

تعتبر الطرق والأساليب الزراعية المعتمدة عموماً، محدودة الفعالية. في حين أن

---

١ - بالاستناد إلى نتائج الإحصاء الزراعي الشامل لسنة ١٩٩٩.

٢ - حسب نتائج الإحصاء الزراعي الشامل.

٣ - حسب نتائج الإحصاء الزراعي الشامل.

بعض الحيازات الزراعية تمكّنت من القيام بقفزات نوعية وتقنية لها امكانيات عالية من المردودية والانتاجية، مما يُظهر جلياً ان هناك هوامش كبيرة للتوصل الى مستويات تقنية واقتصادية عالية بالرغم من الكلفة المرتفعة نسبياً لعوامل الانتاج، وهذا يبيّن إمكانية الاستفادة من الاعتماد التدريجي على **تقنيات رائدة** أثبتت فعاليتها ضمن **ظروف ملائمة**.

وأدت الكلفة العالية لعوامل الانتاج إلى ترك العديد من الأراضي الزراعية وخصوصاً الهامشية منها، والى تقادم سن العمالة الزراعية الدائمة، مما يطرح بقوة اشكالية البديل الذي سيحل محلها، خصوصاً ان نظام الارث يزيد من حدة المشكلة (١٥٪ من الأراضي الزراعية توجد في وضعية قانونية غير واضحة ومتنازع عليها) بالاضافة الى عدم شمولية المسح العقاري وتعدّد الأراضي غير القابلة للتجزئة عند الميراث وجمود السوق العقاري.

ومن جهة أخرى، تتّسم **العمليات التسويقية** التي ما زالت تعتمد على النمط القديم، مما يقلّص من دخل المزارع، ويحدّ من تفاعل الوحدات الزراعية الرائدة مع الاسواق، بسبب عدم تمكّنها من الحصول على المعلومات الدقيقة والمُيوّمة المتعلقة بتعاملات الأسواق وتعدّد الحواجز التي لا تمكّن من خلق أجواء تنافسية.

في ظل ما سبق، تبقى المخاطر الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الوحدات (الحيازات) عائقاً لكل تحديث زراعي، إضافة إلى الطرق الاستغلالية المعتمدة من قبل المتعاملين مع القطاع الزراعي على مستوى التسويق والتحويل والتصدير. وتجدر الاشارة الى ان بعض التحولات بدأت تظهر بوضوح في هيكلية الطلب (المتاجر الكبرى، التصدير الى أسواق جديدة ومربحة) والتي وجدت تجاوباً على مستوى العرض من طرف عدد محدود من المزارعين، غير ان هذه الموجة لم تؤدِّ حتى الآن الى تغييرات ملموسة، ولم تشمل إلا عدداً قليلاً من المتعاملين.

شهد القطاع الزراعي تراجعاً نسبياً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولكن هذا لم يُلغِ مكانته في الاقتصاد الوطني إذ أنه يؤمن:

- حوالي ٧٪ من الدخل الوطني.
- يشغّل ما بين ٢٠٪ و ٣٠٪ من العمالة.
- يمثّل حوالي ١٧٪ من قيمة الصادرات.

يستورد لبنان جزءاً كبيراً من احتياجاته الغذائية، إذ لا يغطي الإنتاج الزراعي كل هذه الاحتياجات، وبلغت قيمة الواردات خلال سنة ٢٠٠٣ حوالي ٢٠٠٦ مليار ليرة لبنانية، ما يمثل حوالي ٢٠٪ من مجمل الواردات مساهمة بذلك في ازدياد عجز الميزان التجاري (١٨٪ من العجز يرجع الى المواد الزراعية المستوردة)، وبالمقابل لم تتعدَ قيمة الصادرات من المواد الزراعية ومشتقاتها خلال نفس السنة، ما قيمته ٣٤٥ مليار ليرة لبنانية. وتظهر الإحصاءات أن عجز الفاتورة الغذائية قد بلغ في المتوسط ١٦٢٠ مليار ليرة لبنانية سنوياً ما بين سنة ٢٠٠٠ و٢٠٠٣.

إن الاستثمار على **فاتورة المواد الغذائية المستوردة** والتي تبلغ مستويات مرتفعة،

أصبح ضرورياً لتحسين الواقع الزراعي الداخلي، ولزيادة قدرته التنافسية أقلّه على مستوى الأسواق الداخلية.

القيمة بالمليار ليرة لبنانية

نوع الانتاج	إنتاج سنة ٢٠٠٠		إنتاج سنة ٢٠٠١		إنتاج سنة ٢٠٠٢	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
نباتي	١٣٦٧	٧٢	١٢٤٧	٧٠	١٤٠٨	٧٣
حيواني	٥٣٥	٢٨	٥٣٣	٣٠	٥٢١	٢٧
المجموع	**١٩٠٢**	**١٠٠**	**١٧٨٠**	**١٠٠**	**١٩٢٩**	**١٠٠**

القيمة بالمليار ليرة لبنانية

المنتجات	قيمة الواردات			قيمة الصادرات		
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
النباتية	٥٣٣	٥٨٩	٥٤٣	١٠٧	١٣٦	١١٦
الحيوانية ومشتقاتها	٥١٩	٥٥٥	٥٩٠	٢	٣	٧
المجموع	١٠٥٢	١١٤٤	١١٣٣	١٠٩	١٣٩	١٢٣
الزراعية المصنّعة	٦٥٥	٧٦٨	٧٦٥	٨٩	١٠٤	١٤٥
مجموع مجمل المنتجات	**٩٣٧٣**	**١٠٩٦٧**	**٩٧١٩**	**١٠٧٦**	**١٣٤٠**	**١٥٧١**

لم يوفّر الاطار الاقتصادي العام والتوجه المعتمد للاقتصاد اللبناني مناخاً ايجابياً للزراعة، خصوصاً أن جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة تُخصّص لخدمة الدين العام الأمر الذي يقلّص من مستوى الاستثمارات ويحدّ بالتالي من تطوير القطاع الزراعي وقدرته على المنافسة.

***

تطـــرح الاتفاقيات المتعـــدّدة المبرمة مع الدول المجـــاورة او في اطار جهوي (اتفاقية التيســـير العربية، الشـــراكة الاورومتوسطية...) او الاعداد للاشـــتراك في منظمة التجارة الدولية، **إشـــكالية انفتاح الأسواق ومجابهة منافســـة المنتجات الخارجية**، بسبب الكلفـــة العالية والنوعية وعدم مطابقة المواصفات، وانعدام وجود لوجيســـتية فاعلة للتسويق.

يبقى المســـتوى المتدنّي لموازنـــة وزارة الزراعة (اقل من ٠.٥٪ مـــن الموازنة العامة)، بما فيه المشـــروع الاخضر ومصلحة الأبحاث العلميـــة الزراعية التابعين لها، من العوامل الرئيســـية التي تحدّ من القيام بـــدور فاعل في تطوير القطاع الزراعي. مع الإشـــارة إلى مساهمات محدّدة لوزارات أخرى في التنمية الزراعية كوزارة الطاقة والمياه، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة البيئة وغيرها من المؤسسات المانحة.

يبقى **التنسيق** بين مختلف المؤسسات **جدّ محدود**، مما يزيد من حدة **الاشكاليات**، خاصّة مشـــاريع التنمية الريفية التي تتبنّاها عدة مصادر والتي تســـاهم نوعاً ما في شكلها الحالي غير المنسّق في **تشتّت العمل التنموي**، مما يؤدّي إلى محدودية الاستيعاب الرشيد لكل الامكانيات المتاحة.

***

يتجلـــى بوضوح أن القطاع الزراعي يعيـــش أزمة خانقة في ظل وجود بوادر التغيير وهوامش تطور واضحة المعالم والتي لا يمكن لكل المزارعين تبَنيها بنفس الطريقة، وبغياب سياســـة تتلاءم مع الأوضاع المختلفة. ســـتبقى أزمة القطاع ضاغطـــة لانه يصعب على أية زراعة حديثة ان تعرف تطوراً ملحوظاً وتحقّق اختراقاً في ظلّ النواقص الحالية التي تطبع أغلب جوانب المجال الزراعي.

٢. الخصائص الوظيفية للقطاع الزراعي

في ظل الظروف المختلفة، يعرف جزء من القطاع الزراعي ديناميّة خاصة بحيث **نجد وسط التردّي الذي يطبع القطاع، وحدات زراعية تتبنّى تكنولوجيا متطورة ودقيقة ولا تهدف فقط الى الحصول على انتاجية مرتفعة، بل كذلك الى إنتاج منتجات زراعية متميّزة (الأنواع او مناطق الانتاج) ونوعيات ذات مصداقية (مؤصلة وملتزمة بالمعايير الصحية والبيئية) تمكّن من الحصول على قيمة مضافة قادرة على تمويل عوامل الانتاج المرتفعة الكلفة.**

يتعارض هذا التوجه مع التعامل القصير المدى الذي يطبع أغلب المتعاملين (المزارعين، الخدمات الزراعية، الجمعيات المهنية، التعاونيات...) الناتج عن **غياب تصور استراتيجي ودور واضح المعالم للدولة بكل مكوناتها**. ويُلاحظ ان عمليات التدخل التي تقوم بها مصادر التمويل، بالرغم من تعدّدها وتكاليفها المرتفعة، تبقى غير فاعلة لأنها لا تصوّب اهتمامها في اتجاه هدف محدّد، في ظل غياب شامل للتكامل بينها، ودون متابعة وتقييم دقيق لفاعليتها. وتُبنى أغلب هذه التدخلات عموماً على **مبدأ التوزيع دون الالتزام بالحصول على نتائج إيجابية مقابلها** سواء على المستوى الكمّي أو النوعي أو على مستوى العمالة أو الدخل.

من الواضح أنه إذا ما بقيت الأوضاع على حالها دون اعتماد تدابير عقلانية، ودون تحديث لهياكل الإنتاج مع الإبقاء على استخدام المتقادم منها، فإن الحصيلة ستكون غير مختلفة عن الوضع الحالي، حيث ستزداد مساحة الأراضي المتروكة، وسيبقى التطور في الإنتاج محدوداً، يرافقه عزوف الشباب والقدرات الخلاّقة عن الزراعة، مما سيجعل لبنان يرتكز أكثر فأكثر على الاستيراد لتلبية حاجاته الغذائية بالنسبة إلى كل المنتجات الزراعية حتى تلك التي عُرف لبنان كمصدّر لها[٤].

وإذا لم يتم تبنّي سياسة زراعية ملائمة تندرج ضمن رؤية بعيدة المدى، سيتقلص الدور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للقطاع الزراعي بشكل متزايد، ويتسبب في نفس الوقت بضياع موارد طبيعية ترتفع قيمتها باستمرار كالموارد المائية، وارتفاع الفاتورة الغذائية، وتردّي الأوضاع البيئية، وتقلّص الدور الثقافي للريف اللبناني، الأمر الذي سيزيد من حجم الهوة في **الربط ما بين الريف والمدينة** من جهة وما بين **لبنان والمهجر** من جهة أخرى. وستبقى الحاجة ملحّة إلى دعم زراعات محدّدة ومدخلات زراعيّة لسدّ الثغرة الناتجة عن الخلل في استقرار الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعية لشريحة من المزارعين. ومن هذا المنطلق، فإنّ **شح الموازنة** المخصصة للقطاع الزراعي، **ليس له أثر سلبي وكلفة عالية** فقط، إنما له أيضاً **أثر مدمّر** على المدى المتوسط والبعيد بالنسبة

---

٤ - في افق ٢٠٢٠، من المرتقب ان يتضاعف مرتين الطلب الداخلي على اللحوم والاسماك والحليب ومشتقاته. كما ان الطلب على الخضار والفواكه سيرتفع حوالى ٧٥٪. وتجدر الاشارة الى ان العجز في الفاتورة الغذائية سنة ٢٠٠٣ بلغ حوالى ١٦٦١ مليار ليرة لبنانية.

لمكونات وشرائح كبيرة من المجتمع اللبناني.

إن استمرار الوضع الحالي، وغياب سياسة زراعية واضحة، سيؤديان لا محالة الى ازدياد حدّة التراجع في الانتاج وسوف يواجه القطاع الزراعي عجزاً متزايداً في تلبية الحاجات الدنيا للسوق الداخلي، وتفاقم الهجرة الريفية وتدهور متسارع للموارد الطبيعية (تآكل وانجراف التربة، تصحّر وتبديد للموارد المائية...). لذلك، **يجب اعتماد سياسة زراعية**، ترتكز على **وسائل كافية** وعلى **رؤى قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى** وعلى **قرار سياسي واجتماعي** في إطار الإنماء المتوازن.

٣. البحث عن الحلول البديلة

يمكن أن توفّر سياسة زراعية جريئة ترتكز على **إرادة وطنية** وتقدّم **المساندة والدعم** الملائمين للفاعلين في القطاع الزراعي، بانبعاث جديد للقطاع الزراعي يرتكز على وحدات زراعية تتمتع بتغطية تمويلية جيدة وتعتمد على تقنيات رفيعة المستوى ذات انتاجية عالية، تؤمن الحد الأدنى المطلوب من الأمن الغذائي الوطني وتزيد من حجم مشاركته في الدخل الوطني.

إن استهداف زراعة ذات **تقنيات متقدمة** تندرج ضمن **تنمية مستدامة**، يستلزم تدخلاً من الدولة ومن مصادر التمويل الأخرى، في إطار استراتيجية تنمية زراعية **يتم التوافق عليها**. وتجدر الاشارة الى ان الاختيارات الأساسية التي يعتمدها لبنان في توجهاته التنموية (اقتصاد السوق، التنمية المستدامة والإدارة الملائمة) ملزمة على مستوى كل المحاور الاستراتيجية للتنمية الزراعية.

يتميّز الشكل التقني المتطور للتنمية الزراعيّة المستدامة بما يلي:

- إنتاج ذي قيمة مضافة عالية.
- الاستفادة من فعالية الجوار (قرب المسافة بين مناطق الانتاج والأسواق).
- إستعمال فاعل للأراضي.
- حماية البيئة واستصلاح الأراضي.
- تأهيل العمالة الزراعيّة
- الحدّ من الفقر.

إنتاج ذي قيمة مضافة عالية:

لا بد أن يرافق اعتماد المزراعين على **المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية** عموماً زيادة في كميّات الانتاج، وتحسّن مستمر في نوعيّتها، واستعمال **أصناف جديدة** مطلوبة في الأسواق، كما لا بد أن يولى الاهتمام الكافي **بالخدمات المرافقة المطلوبة**، وهذا التوجه كفيل بمواجهة الكلفة المرتفعة للمدخلات الزراعية ولعوامل الانتاج، **وباستقطاب الاستثمارات المالية والموارد البشرية نحو القطاع الزراعي**.

الاستفادة من فعالية الجوار:

يسمح موقع لبنان الجغرافي وتوفّر المناطق الزراعية المتنوعة فيه، وقرب المسافة بين مناطق الانتاج والأسواق، بتوفير مساحات عمل واسعة للفعاليات المهتمة بالأنشطة المرافقة لعملية الانتاج الزراعي (البحث، التدريب، الإرشاد، المدخلات الزراعية، التصنيع والتسويق...). **كما أن تخصّص بعض المناطق في إنتاج زراعي معيّن**، سيساهم في تخفيض كلفة الإنتاج وفي تفعيل وتمركز الأنشطة المرافقة لعملية الانتاج الزراعي، وبالتالي سيمكّن بعض المؤسسات من توسيع نشاطها ضمن الدول المجاورة.

إستعمال فاعل للأراضي الزراعيّة:

من المرتقب في إطار السياسة الزراعية الجديدة، أن تعرف مساحات المناطق المرويّة[5] إزدياداً مضطرداً خلال العقدين المقبلين، لذلك من الضروري العمل على **إعادة الهيكلة العقارية للوحدات الزراعية** باعتماد عملية الضمّ والفرز أو زيادة مساحة هذه الوحدات عن طريق تفعيل السوق العقاري (الشراء أو الاستئجار لفترة طويلة الامد) وإنجاز قانون المزارعة وذلك بهدف **زيادة انتاجيّة عوامل الانتاج (الموارد الطبيعية، العمالة، المال) والاستعمال الامثل للموارد المالية وللاستثمارات.**

حماية البيئة واستصلاح الأراضي:

إن الزراعة ذات المستوى التقنيّ العالي والتي تعتمد على إمكانيات مالية كافية ستسهم بشكل فاعل في **الاستعمال الرشيد للمياه** وفي **الحدّ من التلوث** الناتج عن الاستعمال غير الرشيد للمبيدات والمستلزمات الكيميائيّة، كما أنها تستدعي **تكويناً وتأهيلاً وإرشاداً للمزارعين والمتعاملين مع هذا القطاع**، يجعلهم أكثر اهتماماً بإشكالية التلوث.

إنّ تدخّل الدولة على مستوى البنية التحتيّة وتأطير وتنسيق العمليات التي تقوم بها في إطار احترام مساواة المواطنين امام الخدمات العامة وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تستلزم تطبيق سياسة استصلاح الأراضي وتنظيمٍ متوازن للأراضي بشكل يضمن الحفاظ على البيئة.

تأهيل العمالة:

إن التطوّر المرتجى للقطاع الزراعي يستلزم وجود يد عاملة مؤهّلة تستطيع استيعاب زراعة ذات مستوى تقني عالٍ تؤمن ريعاً مرتفعاً، وتحقّق مداخيل إضافية، مما قد يساهم في اجتذاب جزءٍ من عنصر الشباب القادر والمؤهل، خصوصاً إذا ما تمّ العمل على **تقديم الدعم المناسب واللازم** لهم على المستويات كافة للاهتمام بالمجال الزراعي.

الحدّ من الفقر:

لن يتمكّن جميع العاملين في القطاع الزراعي من مواكبة القفزة النوعيّة المرتقبة للزراعة بصفة شاملة، وقد تبقى بعض المناطق المعزولة أو الهامشية خارج الحلقة التنموية المرتقبة مما يستوجب تشجيع انشطة موازية للزراعة ومصادر دخل اضافية للمزارعين وللشباب، رجالا ونساء، ووضع **برامج للتنمية الريفيّة تكون مكمّلة للتنمية الزراعية تؤمن المساهمة المطلوبة في التماسك الاجتماعي والإنماء المتوازن.**

ومن هذا المنطلق، يجب على أي استراتيجية زراعية تستهدف الوصول إلى هذا الوجه الإيجابي للقطاع الزراعي أن تتبنى فكرتين رئيستين وهما: **إعادة تأهيل القطاع الزراعي وزيادة قدرة مختلف المتعاملين على استيعاب الإمكانيات المؤدية إلى التنمية.**

---

٥ – استناداً إلى استراتيجية استعمال مياه الري المعدّة من طرف البنك الدولي، من المرتقب أن تقارب مساحة الأراضي المروية حوالي ١٥٠ ألف هكتار خلال سنة ٢٠٢٠ على أساس أن تنجز السدود المرتقبة ضمن الخطة العشرية لوزارة الطاقة والمياه، وعلى أن يُعاد تأهيل المناطق المروية من جهة واعتماد تقنيات الري الحديثة من جهة أخرى.

٤. دور الوزارة والأبعاد التنموية للسياسة الزراعية

تُعتبر وزارة الزراعة ومؤسساتها العامة الإدارة المسؤولة عن صياغة الإطار الاستراتيجي للزراعة **(الانتاج النباتي والحيواني والثروة السمكية)** وتأمين البنى التحتية لتسهيل عملية الانتاج وانخراط أكبر شريحة ممكنة من اللبنانيين فيها. ووضع الإطار القانوني والتشريعي المنظّم لها، وتقع عليها مسؤولية السهر على **تنفيذ وتحديث القوانين المشمولة بصلاحيتها والتنسيق مع الإدارات العامة الأخرى** وضمان حقوق القطاع الزراعي في الاتفاقيات الإقليمية والدولية.

لحظت القوانين التي حددت صلاحيات وزارة الزراعة دوراً اساسياً لها في التنمية، فمنحتها دوراً مباشراً في إدارة الموارد الطبيعية **(مياه الري، الغابات والأحراج، والمراعي)** وبرنامج التنمية الريفية وحماية أهل الريف حيث لا بد من التركيز على الشرائح التالية: الشباب والمرأة الريفية وصغار المزارعين وتجذير بقائهم في قراهم. **وتوفير البيئة المؤاتية من القوانين والتشريعات والسياسات** وتقديم الحوافز لمساعدة المنتجين للتحول نحو الالتزام بالمواصفات والمعايير التي تفرضها الأسواق الداخلية والخارجية، ضماناً للميزة التفاضلية للانتاج **وحفاظاً على سلامة المستهلك**. هذا الدور التنموي يستلزم:

- إعادة النظر في **الجوانب القانونية وآلية تطبيقها** عبر تحديث القوانين وإصدار المراسيم التنظيمية اللازمة للوصول إلى إنتاج يتمتّع بمستوى من النوعية والمواصفات بما يضمن منافسة شريفة، على أن تؤمن عملية التحديث نواقص السوق اللبناني ما يسمح بتحويل الملكيات الزراعية إلى تجمعات ذات جدوى اقتصادية وتحدّ من الاوضاع الحصرية والريعية للملكية الزراعية التي تعيق التنمية.
- قيام الدولة بتوفير **الاستثمارات اللازمة وتحفيز القطاع الخاص** لتأمين البنية التحتية الزراعية، والعمل على الحدّ من العجز الذي تعانيه الاسواق الداخلية على مستوى الخدمات والتجهيزات والعمل على تعريف المنتجات الزراعية اللبنانية وعلى تسهيل الوصول إلى الأسواق الخارجية.
- بناء نظام اقتصادي زراعي يقوم على **اختيار الانتاج الملائم على اساس تمتّعه بميزة تنافسية** مع سعي للحدّ من الارباح المترتبة عن الاوضاع الحصرية والريعية، والحدّ من **الشوائب التي تعاني منها الأسواق** (إحتكارات، عدم تنظيم...).

وفي هذا الإطار، تتمحور **الممارسة القانونية** للدولة على ثلاثة مستويات أساسية:

تسهيل المنافسة - الحدّ من الخلل وعدم التكامل - ترسيخ الشفافية، بالإضافة إلى **ضبط الاسواق بإيجاد القوانين المتعلّقة بالمعايير والمواصفات** وكذلك تلك المتعلقة بتنظيم الاسواق وبالآلية التسويقية للتعريف

بالمنتج اللبناني ومزاياه سواء بالنسبة للأسواق الداخلية أو الخارجيّة.

ويتمحور **العمل الإداري** في المرافق العامة خاصة حول المجالات التالية:

- المحافظة على البيئة وتأهيل الريف وتحسين بناه التحتية.
- تحسين الخدمات الأساسيّة وتسهيل الوصول إليها (دورات تدريبيّة تقنيّة وتدريب مستمر وفاعل).
- جعل الإرشاد الزراعي المنجز من طرف الادارة أكثر كثافة وارتباطاً وتكاملاً مع بحث زراعي ذي امكانيات وذي فعالية.
- منح حوافز استثماريّة للتعاونيات المنتقاة على أساس تقديمها **مشاريع قابلة للإستثمار**، والتي توظف وسائلها المادية الخاصة، سواء كانت هذه المشاريع تهدف الى الانتاج أو توفير المدخلات أو التوضيب أو التسويق بهدف التقريب بين حركتي العرض والطلب.
- العمل على تنظيم بعض سلاسل الانتاج النباتي والحيواني بما فيه الأسماك.
- تنظيم المهن الزراعية، وتقديم المساعدات الضرورية لها والمرتبطة بموارد دائمة مصدرها ميزانية الدولة أو مداخيل شبه ضريبية. ويمكن في هذا الإطار، لهذه التنظيمات القيام ببعض المهام التي تدخل أساساً في اختصاص الدولة (الإرشاد، التكوين المستمرّ، البحث الزراعي التطبيقي...).
- تشجيع وتحديث الإنتاج بتقديم **مساعدات وحوافز لزيادة الإستثمارات** بصفة اساسية **وتسهيل التسليفات القصيرة المدى** بصفة ثانوية.
- العمل على **توفير الحماية الاجتماعيّة** لتشمل كل من يحملون صفة المزارع بعد العمل على التحديد القانوني لمهنة المزارع.
- تحديد **الموارد الضريبيّة أو شبه الضريبيّة المخصّصة للزراعة** (رسوم مختلفة، رسوم عقاريّة، موارد شبه ضريبيّة...)، **وزيادة امكانيات الموازنة**.
- اعتماد **اللامركزيّة الإداريّة** مع تفويض للصلاحيّات والوسائل اللازمة.
- تفعيل دور **التجمّعات المحلّيّة** وترابطها مع المرافق الإدارية الإقليميّة.
- العمل على التوظيف المنسّق لمصادر التمويل المتاحة (الداخلية والخارجية) للمساهمة في البرامج الإجتماعيّة المرتبطة بالتنمية الريفيّة (مكافحة الفقر)، من خلال مرافق القطاع العام واستنفار الإمكانيات التي توفرها اللامركزية.
- اعتماد مبدأ **الحوار والتشاور مع المنظمات المهنية والاهلية**.

٥. الأهداف العملية للاستراتيجية الزراعية

استناداً إلى الوضعية الحالية للقطاع الزراعي وإلى التحديات التي عليه أن يواجهها، يمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية في النقاط الأربع التالية:

- **إعادة تأهيل الزراعة**
  - o الزيادة في الانتاجية (الموارد الطبيعية، الوسائل التقنية، الموارد البشرية).
  - o الزيادة في القيمة المضافة.
  - o اعتماد تقنيات حديثة.
  - o العمل على ترسيخ مفهوم الزراعة المستدامة.
  - o تحديث وتفعيل الأنشطة المرافقة للقطاع الزراعي.
- **الزيادة من القدرة على استيعاب الإمكانيات المتاحة**
  - o العمل على تواجد وتسهيل الحصول على المعلومات الملائمة (إحصائية، تقنية، قانونية، منهجية، تسويقية، مناطقية...).
  - o تنمية القدرات من أجل **إعداد المشاريع وتنفيذها، ومتابعتها وتقييمها**.
- **اعتماد مفهوم المشروع والكفاءة الاقتصادية**
  - o التقليص من توزيع المساعدات التي لا يترتّب عنها دينامية تنموية.
  - o زيادة **الحوافز** الموجّهة إلى **تحقيق المشاريع** التي تهدف إلى تأهيل الزراعة والأنشطة المرتبطة بها والعمل على **متابعتها وتقييمها**.
- **التقريب بين المؤسسات والفاعلين في المجال الزراعي**
  - o تطوير اللاحصرية واللامركزية على المستوى الإداري.
  - o تنظيم المزارعين (جمعيات، تعاونيات، غرف زراعية، ...) لتمكينهم من التعامل مع المرافق المحلية والتقنية.
  - o تحديث ومراجعة القوانين المتعلقة بالزراعة وبالمجالات المرتبطة بها.

الجزء الثالث: أوجه التحديث الداعمة

١. التحديث المؤسساتي

حتى نتمكن من الوصول إلى الهدف الرئيسي للاستراتيجية الزراعية المتمثل بإعادة الحيوية الى القطاع الزراعي من الضروري الاهتمام برفع القدرة الاستيعابية للقطاع وللأنشطة المرتبطة به للموارد المالية ولإمكانيات التنمية المتاحة، او بمعنى آخر العمل على ابراز وانجاح مشاريع تدخل في اطار برامج متكاملة.

ويستدعي هذا الأمر تحولاً نوعياً في التعامل مع القطاع الزراعي والابتعاد عن منطق التوزيع غير الفعال للموارد المتوافرة بدون مقابل، **وذلك بالارتكاز إلى منطق المشروع** (إعداد، دعم محفّز ومسؤولية مشتركة) من جهة، وتقريب المسافة بين التحرك من القمّة الى القاعدة والتحـــرك من القاعدة الى القمّة وذلك لتفادي انقطاع التواصل بين القرارات الوطنية والمبادرات الميدانية من جهة أخرى.

ان الوضوح في التسلسل المنطقي بين الاستراتيجية والسياسة والبرامج والمشاريع هو وحده الكفيل بالوصول إلى الأهداف المرجوة، ومن هذا المنطلق يكون المشروع تعبيراً واقعياً للارادة السياسية المطبقة على مجال معين أو منطقة محددة. ويبقى الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة مرتبطاً قبل كل شيء بالوضوح بين الاستراتيجية والسياسة الزراعية وبالجوانب المتعلقة بالتنمية الريفية وكذلك بالسبل المعتمدة عند انجاز البرامج والمشاريع المنبثقة عنها.

- **انشـــاء قـــدرات لتجميـــع ومعالجـــة المعلومـــات وتحليـــل البرامـــج والمشـــاريع** (من بداية فكرة المشـــروع الى تقييم الانجازات) المرتبطة بالتنمية الزراعية والريفية ومتابعة الاستراتيجية والسياسة المعتمدة.
- **العمـــل علـــى لامركزيـــة القرار** فـــي ما يخـــص التنميـــة الزراعيـــة والريفية وذلك من أجل التنســـيق بين مختلف الفعاليات وتحديد الأهداف بدقة بالنســـبة للمشاريع التي تمول من طرف القطاع العام او القطاع الخاص وذلك بالعمل على تقوية التفاعلات الايجابية على مستوى المناطق.
- **اعـــداد برامـــج وطنيـــة لبعـــض المنتجـــات الزراعيـــة** وذلك مـــن أجل توظيف وتنسيق الامكانيات والوسائل المتاحة من أجل تنمية انتاج معين من جهة والعمل على تحســـين القدرات التنافســـية وذلك بدعم التخصصية او التكيفات اللازمة.

ان تبني الدولة لدور أكثر فعالية يستلزم توظيف امكانيات مالية اضافية يمكن توفيرها عبر **استحداث آلية تمويلية** تهدف أساساً الى تجميع موارد مالية وتوظيفها في اطار التنمية الزراعية والريفية دون المساس بالالتزامات الدولية في هذا المجال وترتكز هذه الآلية المالية على محورين:

- **استخلاص مساهمة مالية موضوعية للملكية العقارية** وذلك من أجل وضع الملكية العقارية في مأمن وتنشيط السوق العقاري والحصول على امكانيات مالية جديدة يمكن توظيفها على المستوى المحلي.
- **وضع رسوم شبه ضريبية جد محدودة على بعض المنتجات الزراعية** سواء كانت مستوردة او منتجة داخلياً على أساس توظيف المداخيل لتمويل برامج تحسين القدرة التنافسية للمنتجين المحليين لهذه المنتجات عبر مشاريع تنصبّ في إطار الاستراتيجية المقترحة.

٢. التحديث القانوني التشريعي

يعتبر القانون عنصراً هاماً للتشغيل للوصول إلى أداء فعّال للأنظمة التي تتمحور حولها المبادرات التنموية. ويمكن للقوانين غير الملائمة أن تؤدي إلى تشويه وتقليل فعالية الإنجازات التنموية، وأن تؤدي إلى إعاقة تطور القطاع الخاص التنافسي وإلى هدر الإمكانيات المتاحة.

وترتكز التنمية الزراعية والريفية على مكونات عدة تشمل العديد من الجوانب التي يجب مراجعة القوانين المنظمة لها وتطبيقها لتلافي إعاقة الوصول إلى التطور المرتجى. ومن الجوانب التي تستلزم تحديث القوانين لها في المدى القريب:

على صعيد الاستعمال الواسع والرشيد للمياه:

- تحديث القوانين المرتبطة باستعمال المياه السطحية والجوفية.
- القوانين التنظيمية لجمعيات مستخدمي المياه.
- إعداد القوانين لاستعمال المياه المكرّرة.

على صعيد حسن استخدام الأراضي:

- تحديث القوانين المرتبطة بتداول الأراضي الزراعية (الإيجار، الضمّ والفرز، الإرث...).
- تحديث القوانين المرتبطة بالتنظيم المدني والحدّ من التمدّد العمراني ضمن الأراضي الزراعية (مخطط توجيهي).
- إعداد القوانين المرتبطة بإدارة وتحسين المراعي.
- مراجعة قانون الغابات.
- القوانين المتعلقة بالرسم العقاري واستعمالاته.
- تحديث القوانين المتعلقة بالمحميات الطبيعية وإدارتها.

على صعيد اعتماد تقنيات فعّالة:

- القوانين المتعلقة بحماية الحقوق في الزراعات المؤصلة (الشتول والبذور).
- مراجعة القوانين المتعلقة بالأدوية والأسمدة الزراعية.

على صعيد تنشيط سلاسل الانتاج:

- القوانين المرتبطة بوضع رسم ضريبي موجّه إلى تفعيل سلاسل الانتاج والرفع من قدراتها التنافسية (النجيليات، اللحوم، الحليب، الأسماك، الزيتون...).
- القانون المنظّم للزراعات العضوية والتشريعات المرتبطة به.

- وضع قوانين متعلقة بالتنظيمات التي تجمع مختلف الفعاليات من القطاعين العام والخاص أو المجتمع المدني والمهتمة بإنتاج معيّن (سلاسل الانتاج).
- القوانين المنظمة لعمل المشاتل واستيراد الشتول والبذور.
- تحديد القوانين المنظمة للصيد البحري (تقنيات الصيد، فترات الصيد، تسويق الأسماك، الصيادين وتنظيماتهم، المراكب، مرافىء الصيد).
- القوانين المنظمة لعمل معاصر الزيتون.
- القوانين المنظمة للانتاج الحيواني (مزارع الأبقار، المسالخ، مزارع الدواجن، مزارع الأسماك، التغذية الحيوانية..).
- القوانين المرتبطة بتحديد وتطبيق المواصفات (الملصقات، شهادات المنشأ، التسميات...).
- القوانين المنظمة لأسواق الجملة.
- القوانين المنظمة للبرادات والتخزين والتوضيب.
- القوانين المنظمة لأسواق الهواء الطلق.
- القوانين المرتبطة بالحجر الصحي الزراعي والبيطري.
- القوانين المتعلقة بالصحة الحيوانية.

على صعيد دمج مفهوم المناطق ضمن التنمية الزراعية والريفية:

- القوانين المنظمة لأعمال المصالح الإقليمية ولمراكز التنمية والإرشاد.
- وضع قوانين وتشريعات متعلقة بإعداد المشاريع الزراعية وطرق إنجازها ومتابعتها على المستوى المحلي وآليات تقديم الدعم والحوافز اللازمة لنجاحها.
- القوانين المرتبطة بالتسميات الجغرافية (النبيذ، زيت الزيتون، الأجبان...).

على صعيد تطوير المؤسسات العامة والخاصة:

- القوانين المنظمة للتعاقد بين مؤسسات الدولة والمنظمات المهنية والبلديات والقطاع الخاص وبين المزارعين والمصنعين والمصدرين.
- القوانين المنظمة لآلية البحث والتكوين والإرشاد.
- القوانين التي تعرّف مهنة المزارع وتحدد شروط عمله.
- القوانين المنظمة لوزارة الزراعة، والمشروع الأخضر ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية والمرافق التابعة .
- القوانين المنظمة للعمل التعاوني.
- وضع القوانين المنظمة لعمل الغرف الزراعية أو المؤسسة التي تقوم مقامها.

على صعيد تنظيم مشاركة وارتباط العناصر الفاعلة في التنمية الريفية:

- إعـــادة النظر فـــي القوانين المنظمة للمجلـــس الأعلى للزراعة (على المســـتوى الوطني وعلى مستوى المحافظات).
- وضع قوانين وتشريعات منظمة للمرصد الوطني للتنمية الزراعية والريفية.
- القوانـــين المرتبطـــة بمكافحـــة الغـــش علـــى مســـتوى المدخـــلات والمنتجات الزراعية الخام والمصنعة

الجزء الرابع: برنامج عمل وزارة الزراعة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦

مجالات التدخل خلال الخمس سنوات المقبلة

المحور الأول : ترشيد استعمال مياه الري

مجالات التدخل خلال الخمس سنوات المقبلة	الأهداف المباشرة والأنشطة ذات الصلة	الجهة المسؤولة (وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها)	الجهات المعنية الأخرى
تطوير وتحديث طرق وأساليب الري	– تحسين إدارة مياه الري على مستوى المزرعة – الحد من هدر المياه – تخفيض كلفة الإنتاج	– مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية – المشروع الأخضر – مديرية التنمية الريفية	– وزارة الطاقة والمياه – مجلس الانماء والاعمار
دراسة المقننات المائية وطرق الري الحديثة	– وضع برامج ري لتعمم على المزارعين بحسب أنواع الزراعات – الرفع من الإنتاجية – الرفع من كفاءة مياه الري – اعتماد طرق الري الحديثة – دراسة مصادر المياه	– مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	– وزارة الطاقة والمياه – المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
– نشر وتعميم طرق وأساليب الري (تدريب، تكوين) **– طباعة منشورات إرشادية** **– وضع آلية لتمويل عمليات لإدخال تقنيات الري الحديثة**	– تعميم برامج الري على المزارعين بحسب أنواع الزراعات – اعتماد تقنيات الري الحديثة – الرفع من الانتاجية وتحسين النوعية	– مديرية التنمية الريفية – مديرية الدراسات والتنسيق – المشروع الأخضر	– وزارة الطاقة والمياه
إقامة وتمويل بحيرات جبلية في المناطق المناسبة وبحيرات صغيرة ضمن الحيازات الزراعية مع أقنية ومحطات ضخ	– حصاد مياه الأمطار – زيادة الرقعة المروية	– مديرية التنمية الريفية – المشروع الأخضر	– وزارة الطاقة والمياه

مجالات التدخل خلال الخمس سنوات المقبلة	الأهداف المباشرة والأنشطة ذات الصلة	الجهة المسؤولة (وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها)	الجهات المعنية الأخرى
دراسة تلوث المياه بالمبيدات والأسمدة وسبل الحد منها ونشر وتعميم النتائج	- الحدّ من التلوث - ترشيد استعمال المبيدات والأسمدة	- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية - مديرية الثروة الزراعة	- وزارة الطاقة والمياه - وزارة البيئة - وزارة الصحة
استعمال المياه المبتذلة المعالجة لري الحدائق العامة وبعض زراعات الأعلاف	- زيادة مصادر مياه الري - الحد من التلوث	- وزارة الزراعة - مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	- وزارة الطاقة والمياه - وزارة البيئة - البلديات
انشاء نظام معلومات احصائية واستخدام نظم المعلومات الجغرافية (المياه - المتساقطات - الري - تقنيات الري - مصادر مياه الري)	- تحديد المناطق المناسبة لتجميع وتخزين مياه الامطار واستعمالها في الري الحقلي - الرفع من القدرات الاستيعابية لكافة المتعاملين في القطاع الزراعي	- مديرية الدراسات والتنسيق - مديرية التنمية الريفية	- وزارة الطاقة والمياه - وزارة البيئة - مجلس الإنماء والإعمار - المجلس الوطني للبحوث العلمية

التدخل خلال الخمس سنوات المقبلة
المحور الثاني : تنظيم استخدام الأراضي

مجالات التدخل خلال الخمس سنوات المقبلة	الأهداف المباشرة والانشطة ذات الصلة	الجهة المسؤولة (وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها)	الجهات المعنية الأخرى
تنظيم ملكية الأراضي الزراعية والحثّ على إنجاز عمليات الضمّ والفرز	– التنظيم العقاري للأراضي الزراعية – حل النزاعات حول الملكيّة – الحد من تفتت الأراضي الزراعية – تأمين الأرض وتشجيع الاستثمار الزراعي – المساعدة على إصدار قانون الاستثمار الزراعي	– وزارة الزراعة	– التنظيم المدني – البلديات
تنظيم العلاقة بين مستخدم الأرض والمالك وإصدار قانون المزارعة	– المحافظة على الأراضي الزراعية واستدامتها – رفع من كفاءة وفعالية استغلال الأرض الزراعية – إصدار قانون المزارعة والمراسيم التنظيمية التابعة له	– وزارة الزراعة	– الاتحادات والنقابات
وضع مخطط للمناطق الزراعيّة المتجانسة وتحديد آلية متابعته ضمن كل محافظة مع المصلحة الاقليمية المعنية وبمشاركة المجتمع المحلي	– تطوير الخطط والمشاريع التنموية استنادا إلى الواقع – وضع خريطة للمناطق الزراعية المتجانسة ضمن نظم معلومات جغرافية – تحديد المناطق الزراعية – الرفع من كفاءة وإنتاجية الأراضي الزراعية – إعداد مرجعيّة علمية لتحديد أنواع الزراعات والنباتات الملائمة لمختلف أنواع التربة لتوجيه المزارع نحو الزراعات الملائمة – وضع معلومات فنية حول الزراعات الملائمة بمتناول المزارعين والمنتجين والمستثمرين ومتخذي القرار	– مشروع الاحصاء الزراعي الشامل – مديرية الدراسات والتنسيق – مديرية التنمية الريفية – مصلحة الابحاث العلمية الزراعية	– المجلس الوطني للبحوث العلمية – البلديات – مجلس الانماء والاعمار

مجالات التدخل خلال الخمس سنوات المقبلة	الأهداف المباشرة والانشطة ذات الصلة	الجهة المسؤولة (وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها)	الجهات المعنية الأخرى
تحديث خريطة استعمال الأراضي والغطاء النباتي	- إصدار خرائط ونظم معلومات جغرافية تساعد في تطوير الخطط والمشاريع التنموية - وضع خرائط توضيحية للغابات، والمحميات والأراضي الهامشية والمراعي بمتناول المعنيين - المحافظة على الأراضي	- مشروع الاحصاء الزراعي الشامل - مديرية التنمية الريفية - مديرية الدراسات والتنسيق	- المجلس الوطني للبحوث العلمية
استصلاح واستغلال الاراضي المتروكة	- زيادة الرقعة الزراعية - مكافحة التصحر	- مديرية التنمية الريفيّة - المشروع الأخضر	- المجلس الوطني للبحوث العلمية - البلديات
الحد من إنجراف التربة والمحافظة على خصوبتها	- إقامة جدران دعم - نشر وتعميم التقنيات الزراعية التي تساهم في الحد من انجراف التربة	- المشروع الأخضر - مديرية الدراسات - مصلحة الأبحاث العلمية الزراعيّة	- البلديات
إعداد خطة إدارة الأحراج وصيانتها	- المحافظة على الغابات والأحراج وتنظيم طرق استثمارها - مكافحة الأمراض التي تصيب الاشجار الحرجية - استثمار غابات الصنوبر وحمايتها - شق طرقات حرجية لتمكين مزارعي الصنوبر من الوصول الى أراضيهم (غابات الصنوبر) وتمكين الدفاع المدني من اطفاء الحريق - تعديل قانون رقم ٨٥ سنة ٩١ وقرار ٤٢/١ سنة ٩٣	- مديرية التنمية الريفيّة - المشروع الأخضر	- وزارة البيئة - البلديات - المجلس الوطني للبحوث العلمية - التنظيمات المهنية

مجالات التدخل خلال الخمس سنوات المقبلة	الأهداف المباشرة والانشطة ذات الصلة	الجهة المسؤولة (وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها)	الجهات المعنية الأخرى
إدارة المراعي وتنظيم استغلالها على أساس المشاركة	- تحديد الأراضي الملائمة لزراعة الأعلاف - المحافظة على المراعي وتحسين نوعيتها - إدخال أصناف وتقنيات جديدة لتحسين إدارة المراعي	- مديرية التنمية الريفيّة - مديرية الثروة الحيوانيّة - مديرية الدراسات والتنسيق	- وزارة البيئة - البلديات
ادارة وتوسيع المحميات الطبيعيّة	- المحافظة على التنوع البيولوجي وعلى المحميات	- مديرية التنمية الريفيّة	- وزارة البيئة - البلديات
تنفيذ دورات تدريبية ارشادية حول حسن استخدام الأراضي	- إعداد الكادر الفني المؤهل - ارشاد حول حسن استخدام الاراضي والمحافظة على الموارد الطبيعية	- مديرية الدراسات والتنسيق - مديرية التنمية الريفية - مصلحة الأبحاث العلمية الزراعيّة	- المجلس الوطني للبحوث العلمية - البلديات - وزارة البيئة - القطاع الأهلي

مجالات التدخل خلال الخمس سنوات المقبلة

المحور الثالث: تطوير المؤسسات العامة وتأطير المزارعين

مجالات التدخل خلال الخمس سنوات المقبلة	الأهداف المباشرة	الجهة المسؤولة (وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها)	الجهات المعنية الأخرى
تحديث الهيكلية الإدارية لوزارة الزراعة والمؤسسات العامة التابعة لها	– رفع كفاءة الأداء الوظيفي – الحد من الازدواجية في العمل وتشابك وتداخل الصلاحيات – مجاراة التطور العلمي والفني اقليميا وعالميا	– وزارة الزراعة – مصلحة الابحاث العلمية الزراعية – المشروع الأخضر	– وزارة التنمية الادارية – مجلس الخدمة المدنية
زيادة العنصر البشري الفني المتخصص وتأهيل الكادر البشري في مجالات عمله ومجالات تخصصه وتعزيز الإمكانيات البشرية (المهندسين، المرشدين، ذوي الاختصاص)	– تقديم خدمات فعالة – القيام بالمهام المطلوبة وتغطية كافة القطاعات والمناطق – التعاقد مع متخصصين مرحليا	– وزارة الزراعة – مصلحة الابحاث العلمية الزراعية – المشروع الأخضر	– وزارة التنمية الادارية – مجلس الخدمة المدنية
تنمية القدرات الوطنية لمعرفة وفهم ومتابعة الإتفاقيات والإستفادة منها	– القيام بالدراسات اللازمة والمهام المطلوبة بالاستناد الى مقدرة علمية وواقعية	– وزارة الزراعة	– التنظيمات المهنيّة
إنشاء نظام متكامل للمعلومات ضمن هيكلية وزارة الزراعة ووضع منهجية لإعداد ومتابعة وتعميم المشاريع	– وضع اداة لرصد المعلومات وجمعها ووضعها بمتناول المهتمين – وضع ركيزة للفعاليات المحلية عند إعداد المشاريع التنموية وإنجازها ومتابعتها في إطار مرصد يهتم بتوفير المعلومات والقيام بالتحاليل والدراسات وبتقديم الدعم المنهجي	– وزارة الزراعة – مصلحة الابحاث العلمية الزراعية – المشروع الأخضر	– الاحصاء المركزي – مجلس الانماء والإعمار – المجلس الوطني للبحوث العلمية

إنشاء هيئات قطاعية متخصصة بالزراعات الأساسية	– تأطير المزارعين وإكسابهم قوة تفاوضية واقتصادية – تنظيم القطاعات على مختلف المستويات – تمثيل مختلف الادارات المعنية والمزارعين والمتعاملين في مختلف مراحل سلسلة الانتاج	– وزارة الزراعة	– التنظيمات المهنية – التعاونيات الزراعية – وزارة الداخلية – وزارة الاقتصاد والتجارة – وزارة الصناعة
انشاء مؤسسة الكرمة والنبيذ (الاتحاد اللبناني للكرمة)	– تنظيم وتنمية قطاع الكرمة والنبيذ – تطوير تقنيات انتاج النبيذ – مراقبة مواصفات الانتاج – الترويج للنبيذ اللبناني	– وزارة الزراعة	– وزارة الصناعة – وزارة الاقتصاد والتجارة – التنظيمات المهنيّة
إنشاء المجلس الوطني لزيت الزيتون	– تنظيم قطاع الزيتون وزيت الزيتون – تطوير تقنيات انتاج الزيت – مراقبة مواصفات الانتاج – الترويج لزيت الزيتون	– وزارة الزراعة	– وزارة الصناعة – وزارة الاقتصاد والتجارة – التنظيمات المهنيّة
إنشاء غرف زراعة وتحديد مهامها ومجالات عملها وإنشاء سجل زراعي	– تأطير المزارعين وإكسابهم قوة تفاوضية واقتصادية – تنظيم القطاعات على مختلف المستويات	– وزارة الزراعة	– وزارة الاقتصاد والتجارة – التنظيمات المهنية
تشجيع إنشاء تعاونيات قطاعية (فريز، موز، زيت وزيتون، بطاطا وبصل وثوم، أشجار مثمرة، خضار، خضار ضمن الزراعات المحمية، كرمة، حمضيات، زراعات استوائية، أزهار، الحليب، تربية المواشي، الدواجن...) واتحادات تعاونيات	– تأطير المزارعين وإكسابهم قوة تفاوضية واقتصادية – تنظيم القطاعات على مختلف المستويات	– المديرية العامة للتعاونيات – المديرية العامة للزراعة	– التنظيمات المهنية – التعاونيات الزراعية

اعداد برامج تدريبية وإعادة تأهيل في المجال التعاوني (طرق المتابعة والإدارة والمحاسبة)	- تدريب المزارعين على مفهوم العمل التعاوني المنظم - تدريب المزارعين على اعداد مشاريع اقتصادية ودراسات جدوى اقتصادية - تدريب المزارعين على الإدارة المزرعية والمحاسبة	- المديرية العامة للتعاونيات - المديرية العامة للزراعة	- التنظيمات المهنية - التعاونيات الزراعية
- إنشاء المؤسسة العامة لتنمية الصادرات الزراعية والزراعية الغذائية **- إنشاء مكتب فني لمواكبة الاتفاقيات المعقودة (الشراكة الأوروبية، التيسير، منظمة التجارة)**	- تفعيل التسويق وتصريف الانتاج - دعم تصدير المنتجات الزراعية - وضع استراتيجية الدعاية للمنتجات اللبنانية - فتح اسواق جديدة	- وزارة الزراعة	- وزارة الاقتصاد والتجارة - وزارة الخارجية - ايدال - القطاع الأهلي
إنشاء المؤسسة الوطنية لضمان الكوارث الطبيعية	- ضمان الإنتاج ضد الكوارث الطبيعية - التخفيف من الآثار السلبية المترتبة عن الكوارث الطبيعية على دخل وربحية المزارع	- وزارة الزراعة	- الهيئة العليا للإغاثة
إيجاد أو إنشاء هيئة معتمدة دوليا لغايات إصدار شهادات الجودة للصادرات الزراعية طبقا للقواعد الفنية الدولية المعتمدة والتصديق على المنتجات العضوية	- مراقبة مواصفات المنتجات - تطوير المختبرات المرتبطة - إصدار شهادات مواصفات للسلع	- وزارة الزراعة - مصلحة الابحاث العلمية الزراعية	- وزارة الصناعة - وزارة الاقتصاد والتجارة - المؤسسات البحثية - ايدال - ليبنور

مجالات التدخل خلال الخمس سنوات المقبلة
المحور الرابع : تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته -القطاعات الرئيسية

مجالات التدخل خلال الخمس سنوات المقبلة	الأهداف المباشرة والأنشطة	الجهة المسؤولة (وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها)	الجهات المعنية الأخرى
	تطوير الانتاج وتحسين نوعيته		
تنظيم قطاع الشتول والبذار	- الحفاظ على أمهات النصوب الخالية من الأمراض بتصرف المشاتل - إجراء الفحوصات الفطرية والبكتيرية والفيروسية اللازمة لمراقبة إنتاج النصوب والشتول والبذور في المشاتل ومراكز الإكثار في القطاع الخاص - مراقبة إنتاج البذار - إصدار التشريعات اللازمة لحظر أو تنظيم استيراد البذور أو النصوب المعدلة (OGM) - اصدار التشريعات اللازمة لتنظيم انتاج الشتول والبذور والبذار المؤصلة - قانون المشاتل	- مديرية الثروة الزراعية - مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	- التنظيمات المهنية
تنظيم الاستخدام والتداول بالاسمدة والادوية الزراعية والبيطرية	- مراجعة قانون رقم 67/6 المتعلق بالمبيدات الزراعية - مراجعة التشريعات المتعلّقة بالأسمدة الزراعية - قانون مراكز الهندسة الزراعية (الصيدلة الزراعية) - الغاء حصر استيراد الادوية والمبيدات الزراعية من المنتج الاساسي واطلاق حرية استيراد المستلزمات الزراعية - اجراء البحوث اللازمة حول الاستخدام الامثل للمبيدات والأسمدة والأدوية البيطرية	- مديرية الثروة الزراعية - مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	- التنظيمات المهنية

تطوير ونشر وتعميم برنامج المكافحة المتكاملة وتعميم المكافحة البيولوجيّة وتجهيز مختبر تربية وانتاج الأعداء الطبيعية	- اجراء الأبحاث حول المكافحة البيولوجية لوضع نتائجها بتصرف المزارعين - ارشاد المزارعين حول تقنيات المكافحة المتكاملة - ترشيد استعمال المبيدات - التخفيف من ترسبات المبيدات والحد من التلوث الناجم عن الاستعمال المكثف لها - زيادة القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية - اصدار التشريعات التنظيمية اللازمة	- مديرية الثروة الزراعية - مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	- المؤسسات البحثية - المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال
التسميد والرسمدة	- اجراء البحوث اللازمة حول الاستخدام الامثل الاسمدة ونشر نتائجها على المزارعين وارشادهم حولها - استخدام مخلفات المصانع والاستفادة من الاسمدة العضوية ومن محطات تكرير المياه	- مديرية الثروة الزراعية - مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	- المؤسسات البحثية - المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال
تطوير خدمات المختبرات ووضعها بمتناول المستخدمين وباسعار رمزية	- اعادة تأهيل وتفعيل المختبرات التابعة لوزارة الزراعة ومصلحة الابحاث العلمية الزراعية - انشاء مختبرات زراعية في المناطق - مد المختبرات بالكادر الفني المؤهل	- وزارة الزراعة - مصلحة الابحاث العلمية الزراعية	- وزارة الصناعة
مراقبة نوعية المنتجات الزراعية المحلية والمستوردة والمصدرة	- تحسين نوعية المنتج - المحافظة على صحة المستهلك	- وزارة الزراعة	- ايدال

الفاكهة والخضار

تحديث وتطوير أصول وأصناف الأشجار المثمرة والخضار	- إجراء البحـــوث التطبيقية حول الاصناف والأصول الملائمة والطرق المثلى والمجدية إقتصاديا لإنتاجها - تحسين كفاءة الإنتاج - نشر نتائج البحوث - دعم اعتماد المزارع للأصناف الجديدة - إرشاد المزارع نحو الأصناف الجديدة، طرق إنتاجها والتقنيات الزراعية الخاصة بها وتمويل عملياتها	- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية - مديرية الثروة الزراعية - مديرية الدراسات والتنسيق	- التنظيمات المهنية - التعاونيات الزراعية
إجـــراء التجارب ونشـــر وتعميم الأساليب المتطورة لعمليات ما بعد الحصاد	- تحسين نوعية المنتج - زيادة القدرة التنافسية والتسويقية للمنتج	- مصلحة الأبحاث العلمية - مديرية الثروة الزراعية - مديرية الدراسات والتنسيق	- ايدال
انتـــاج أصول محليّـــة عن طريق زراعة الأنسجة (أشجار مثمرة- كرمة-فريز-مـــوز- أشـــجار حرجيّة) والمساهمة في الأبحاث لإنتاج البذور والشتول المؤصلة محليّاً (البطاطا، الثوم، فريز،)	- تخفيض كلفة الإنتاج - تحسين النوعية - إيجاد تشريعات تنظّم عمل المختبرات - تخفيض كلفة الانتاج - تحسين نوعية الانتاج	- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية - مديرية الثروة الزراعية	- المؤسسات البحثية - التنظيمات المهنية
تطوير وتحفيز قطاع الزراعات المحميّة بالاعتماد على التقنيات الحديثة وتشجيع استبدال بعض الزراعات المعتمـــدة في البيوت المحميّـــة بزراعـــات ســـهلة التصريف	- إيجاد زراعات جديدة وتسهيل تصريف الانتاج	- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية - مديرية الثروة الزراعيّة	- التنظيمات المهنية

النجيليات والزراعات العلفية

تأصيل أنواع القمح التقليدي المخصص لإنتاج البرغل وتكثير البذار	- استغلال الأراضي المتروكة - الحدّ من الهجرة الريفية	- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعيّة - مديرية الثروة الزراعية
تعميم ونشر نتائج الأبحاث المتعلقة بتقنيات إنتاج واستعمال الزراعات العلفيّة والقيام بالدورات الإرشادية اللازمة	- تنويع مصادر التغذية الحيوانية وتخفيف الضغط على المراعي - المحافظة على خصوبة التربة عبر إدخالها ضمن الدورة الزراعية - تخفيض كلفة الانتاج	- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعيّة - مديرية الثروة الحيوانية - مديرية الدراسات والتنسيق
تحديد الأراضي الملائمة لزراعة الأصناف المطلوبة من الزراعات العلفية والمنتجة بناءا لدراسة جدوى التوسع في زراعتها	- تحديد الزراعات العلفية الملائمة بناء لدراسات علمية واقتصادية	- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعيّة - مديرية الثروة الحيوانية

الزيتون وزيت الزيتون

تحسين ممارسات الانتاج ومعاملات ما بعد الحصاد لتخفيض كلفة الانتاج	– ارشاد المزارعين نحو التقليم اليدوي و/أوالميكانيكي الصحيحين ، والاستخدام الصحيح للأسمدة، والري التكميلي، والحصاد الآلي – نشر المكافحة المتكاملة للآفات	– مصلحة الابحاث العلمية الزراعية – مديرية الثروة الزراعيّة – مديرية الدراسات والتنسيق	– التنظيمات المهنية – وزارة الصناعة – ايدال
تحسين نوعية الزيت من خلال تطوير معاملات الحصاد وما بعد الحصاد	– ارشاد وتمكين المنتجين من استخدام الحصاد الآلي، معرفة الجودة والمعايير والتصنيف العالمي للزيت – فصل الثمار ونقلها، تخزين ما قبل العصر والطرق المثلى لعصر وتصفية الزيتون – المكافحة المتكاملة لذبابة ثمرة الزيتون – شروط التخزين	– مصلحة الابحاث العلمية الزراعية – مديرية الثروة الزراعيّة – مديرية الدراسات والتنسيق	– التنظيمات المهنية – وزارة الصناعة – ايدال
تطوير تسويق زيت الزيتون وتصريف الإنتاج ومراقبة الجودة	– تسهيلات التعبئة ووضع الملصقات – القيام بحملات اعلاميّة للتعريف بمزايا زيت الزيتون والتعريف بالمنتج اللبناني محليا وعالميا – تفعيل عمل لجنة التذوق الوطنية والعمل على الاعتراف بها دوليا – تقوية ودعم وتسهيل خدمات المختبرات والمعاصر (التحليل، توفير المعدات الصحيحة، ..) – توفير معلومات حول حركة السوق والاسعار	– وزارة الزراعة	– التنظيمات المهنية – وزارة الصناعة – ايدال
تطوير الاطار القانوني لقطاع الزيت والزيتون	– تسجيل المعاصر – تقييم الانظمة المتعلقة بإصدار شهادة المنشأ – العمل على نظام المؤشرات الجغرافية – معالجة بقايا استخراج الزيت	– وزارة الزراعة	– وزارة الاقتصاد والتجارة – وزارة الصناعة

الزراعة العضوية

تطوير ونشر الزراعة العضوية	- انجاز الأبحاث والتجارب المتعلقة بالزراعات العضوية الأكثر قابلية للتطور (الزراعات الطبية والعطريّة، الزيتون، النجيليات، الخضر والفواكه) لوضع نتائجها بتصرف المزارعين - ارشاد المزارعين حول الزراعة العضوية - إنشاء هيئة محلية لإعتمادها دوليا للتصديق على المنتجات العضوية - وضع القانون الإطار للزراعة العضوية والقوانين واصدار التشريعات التنظيمية اللازمة	- مصلحة الابحاث العلمية الزراعية - مديرية الثروة الزراعية - مديرية الدراسات والتنسيق	- المؤسسات البحثية - المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال

الازهار

تحديث وتطوير انتاج الازهار ومعاملات ما بعد الحصاد (التخزين، النقل....)	- إجراء البحوث التطبيقية حول الاصناف والأصول الملائمة والطرق المثلى والمجدية إقتصاديا لإنتاجها - تحسين كفاءة الإنتاج - نشر نتائج البحوث - دعم اعتماد المزارع للأصناف الملائمة والمطلوبة في الأسواق - ارشاد المزارع نحو طرق الانتاج والتقنيات الزراعية الخاصة بها	- مصلحة الأبحاث العلمية - مديرية الثروة الزراعية - مديرية الدراسات والتنسيق	- ايدال التنظيمات المهنية
إقامة سوق البورصة للأزهار والشتول وتحسين عملية التسويق وتنظيم التصدير	- تنظيم تسويق المنتجات داخلياً وخارجياً	- وزارة الزراعة	- البلديات - التنظيمات المهنية - وزارة الاقتصاد والتجارة
اقامة الأسواق الأسبوعيّة لبيع انتاج المزارعين من الازهار مباشرة للمستهلكين	- تنظيم تسويق المنتجات	- وزارة الزراعة	- البلديات - التنظيمات المهنية - وزارة الاقتصاد والتجارة

النباتات الطبيّة والعطريّة

حماية وتطوير زراعة النباتات العطريّة والطبية في المناطق الريفية الجافة وتفعيل البحث الزراعي التطبيقي	- زيادة دخل المزارع - الحدّ من تدهور الأراضي	- مصلحة الأبحاث الزراعية الثروة الزراعيّة	- مديرية	- البلديات - الجمعيات الأهلية
مراجعة وتحديث التشريعيات المتعلق باستثمار النباتات الطبية والعطرية وتسويق المنتجات	- الحفاظ على التنّوع البيولوجي والأصول الوراثية المحلية	- مديرية الثروة الزراعية - مديرية التنمية الريفية - مصلحة الأبحاث الزراعية		- البلديات

الزراعات المدعومة (الشمندر السكري، القمح، زيت الزيتون، التبغ والتنباك، ...)

مراجعة الجدوى من الدعم وبحثه مع مختلف المعنيين والاطراف	- تصويب قرارات الدعم والحماية والمساعدة في اختيار سبل الدعم والقطاعات الواجب دعمها - تحديد السبل المثلى للدعم (مالي او اجتماعي أو تقني) - ربط آلية الدعم بالطرق والاساليب الزراعية الصحيحة والمستدامة (المحافظة على البيئة)	- وزارة الزراعة	- إدارة حصر التبغ والتنباك - وزارة الاقتصاد والتجارة - تجمعات ونقابات المزارعين
تطوير الزراعات الجانبية والبديلة بموازاة زراعة التبغ وانشاء مشاريع نموذجية	- إيجاد زراعات بديلة وملاءمة - استغلال أمثل للأراضي	- وزارة الزراعة - مصلحة الأبحاث الزراعية	- إدارة حصر التبغ والتنباك

قطاع اللحوم والحليب

ترشيد المربي على أحدث طرق ونظم التربية والادارة الجيدة للمزارع	- وضع سجلات صحية وسجلات السلالة للبقر والاهتمام بمحيط الحيوان - حسن تغذية الابقار ووضع الخلطات العلفية المناسبة - اتباع الطرق الصحيحة والنظيفة في الحلب - طرق تخزين الحليب	- مديرية الثروة الحيوانية	- وزارة الصحة
مكافحة الأمراض الحيوانية الوبائية	- استئصال الأمراض الحيوانية المتفشية في لبنان - مكافحة الأمراض المشتركة بين الانسان والحيوان - الحد من الخسارة الناجمة عن هذه الأمراض - رفع الحجر الصحي البيطري الخارجي عن المنتجات الحيوانية القابلة للتصدير	- مديرية الثروة الحيوانية	- وزارة الصحة

ادخال اصناف المواشي المؤصلة التي تتمتع بانتاج عال من الحليب واللحم	- تحسين نسل المجترات الصغيرة والكبيرة - زيادة إنتاج اللحوم والحليب	- مديرية الثروة الحيوانية	- المؤسسات البحثية
تعميم التلقيح الإصطناعي	- زيادة الكفاءة الإنتاجية للأبقار الحلوب - زيادة إنتاج الحليب واللحوم - معالجة حالات قلة الخصوبة والامراض التناسلية التي تسبب خسائر فادحة للمربين - الحد من انتشار الأمراض الوبائية التناسلية - تنظيم السجلات الوراثية للأبقار - تحسين الأصناف المحلية	- مديرية الثروة الحيوانيّة	- التنظيمات المهنية
انشاء وتجهيز مراكز جمع الحليب (جبيل. صور، الدامور. العبدة)	- تسويق الانتاج - تحسين نوعية الحليب وزيادة القيمة المضافة - المطابقة للمواصفات الفنية	- مديرية الثروة الحيوانيّة	- التنظيمات المهنية
انشاء مختبر لمراقبة صناعة الحليب والألبان والأجبان	- تحسين نوعية الحليب والمنتجات الحيوانية - تقديم خدمات المختبر لإجراء الفحوصات اللازمة والتحاليل الكيميائية للتأكد من سلامة هذه المنتجات	- مديرية الثروة الحيوانيّة - مصلحة الأبحاث الزراعيّة	- التنظيمات المهنية - وزارة الصناعة
تحديث الأنظمة والقوانين الصحية الحيوانية والضابطة البيطرية والحجر الصحي البيطري	- وضع الاسس الفنية والنوعية لمراقبة المنتجات الحيوانية المستوردة والمنتجة محليا - تحديث النظم الفنية والنوعية للمنتجات الحيوانية بما يتلاءم مع المعايير العالمية - تنشيط عمليات التصدير والاستيراد - ضبط ومراقبة انتشار الأمراض الحيوانية السارية وسرعة رصدها	- مديرية الثروة الحيوانيّة - مصلحة الأبحاث الزراعيّة	- التنظيمات المهنية - وزارة الصحة

تطوير أعمال مصلحة مراقبة الاستيراد والتصدير والحجر الصحي البيطري في وزارة الزراعة	- منع تسرب الأمراض الحيوانية الوبائية - منع تسرب المواد الغذائية الفاسدة - التأكد من مطابقة المواد الغذائية المستوردة للمواصفات الفنية المعتمدة	- مديرية الثروة الحيوانيّة	- التنظيمات المهنية
تعميم المسالخ الحديثة في لبنان	- فرض المراقبة الدائمة قبل الذبح بعد حصر الذبائح في أماكن محددة - الكشف الصحي والفحص المخبري على اللحوم - حجز المواشي المصابة لمنع انتشار مرضها - اعتماد التلف الفني للمواشي واللحوم الموبوءة بالأمراض	- مديرية الثروة الحيوانيّة	- البلديات - التنظيمات المهنية
تطبيق المواصفات والمقاييس على الحليب المنتج قبل دخوله الى المعامل وتطبيق الشروط والمواصفات على الألبان والأجبان المنتجة محليّاً والمستوردة	- تحسين النوعية - زيادة القدرة التنافسية للمنتج	- مديرية الثروة الحيوانيّة	- التنظيمات المهنية - وزارة الاقتصاد والتجارة
ايجاد آلية لإلزام أصحاب المعامل بشراء نسب محددة من الحليب اللبناني الطازج وربط استيراد حليب البودرة بكمية الحليب الطازج الذي تشتريه المعامل	- تشجيع الانتاج المحلي	- مديرية الثروة الحيوانيّة	- التنظيمات المهنية
العمل على اعتماد تسميات المنشأ لإنتاج اللحوم وكذلك بالنسبة للأجبان	- تطوير النوعية - وضع آلية للمراقبة	- مديرية الثروة الحيوانيّة	- التنظيمات المهنية

الدواجن

وضع وتعميم البطاقة الصحية لمزارع ومسالخ الدواجن وتفعيل الرقابة	- المحافظة على الصحة العامة البيطرية - مراقبة نوعية وطرق الإنتاج والحفظ والتسويق - انتاج ذبائح ذات نوعية عالية - ضبط استخدام المضادات الحيوية	- مديرية الثروة الحيوانيّة	- التنظيمات المهنية
إعادة تأهيل وتفعيل مختبر الفنار لتحضير اللقاحات لتطعيم الدواجن وللكشف على الأمراض	- تطوير الخدمات المقدمة الى المنتجين - تحسين صحة الطيور ومراقبتها	- مديرية الثروة الحيوانيّة - مصلحة الأبحاث الزراعيّة	- التنظيمات المهنية

تربية النحل

تحفيز زراعة النباتات الرحيقية	- تطوير تربية النحل - المحافظة على الغطاء النباتي - زيادة مساحة المراعي الجيدة - انتاج عسل جيد	- مديرية الثروة الزراعية - مديرية التنمية الريفية - مصلحة الابحاث العلمية الزراعية	- البلديات
تأصيل وتربية الملكات	- تطوير تربية النحل وتحسين الانتاجية	- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	- التنظيمات المهنية
تنظيم تربية النحل	- المتابعة الصحية - تنظيم التنقلات واستعمال المراعي - اعتماد تسميات - مراقبة النوعية	- مديرية الثروة الزراعيّة - مديرية التنمية الريفية	- التنظيمات المهنية
تشجيع إنشاء وحدات متخصصة ذات تقنية متطورة للرفع من القدرة التنافسية للمنتج اللبناني	- تشجيع المشاريع النموذجية	- مديرية الثروة الزراعيّة - مديرية التنمية الريفية	- التنظيمات المهنية

الأسماك

إعداد نظام معلومات إحصائية لقطاع الصيد	- متابعة وحماية الثروة السمكية	- مديرية التنمية الريفية	- التنظيمات المهنية
تفعيل أنشطة مركزي علوم البحار في البترون ومركز تربية الأسماك في عنجر وتوجيهها إلى احتياجات المتعاملين مع القطاع (الصيادين وتجمعاتهم. مزارع إنتاج السمك ..)	- إنتاج بيوض وفراخ الأحياء البحرية والمائية وتوزيعها - تدريب المربين	- مديرية التنمية الريفية	- التنظيمات المهنية
تنسيب دخول الصيادين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	- المساهمة في تحسين الوضع الاجتماعي والصحي للصيادين	- وزارة الزراعة	- وزارة العمل - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
تنظيم قطاع الصيد البحري وإنتاج السمك وإصدار التشريعات الضرورية	- تنظيم مهنة الصيد البحري - المحافظة على الثروة السمكيّة	- وزارة الزراعة	- وزارة الأشغال العامة والنقل - التنظيمات المهنية - وزارة البيئة
التحفيز على إنتاج مزارع لإنتاج السمك البحري وعلى اعتماد التقنيات الحديثة لقطاع الصيد البحري	- تخفيض فاتورة استيراد الأسماك - زيادة دخل الصيادين	- وزارة الزراعة	- وزارة الأشغال العامة والنقل - التنظيمات المهنية - وزارة البيئة

ملحق رقم ١

الزراعة في أرقام

١ - استعمال الأراضي (بحسب الإحصاء الزراعي الشامل ١٩٩٨)

* المساحة الزراعية المستغلة : ٢٤٨٠٠٠ هكتار.
* المساحة الزراعية المروية : ١٠٤٠٠٠ هكتار (٤٢ ٪ من المساحة الزراعية المستغلة).
  - ٥٢ ٪ منها مروية بالمياه الجوفية
  - ٦٤ ٪ منها تعتمد الري بطريقة الجر
* الاستغلال بطريقة مباشرة من قبل مالكي الأرض : ٦٢ ٪ من المساحة الزراعية.
* الأراضي الزراعية المتروكة منذ أكثر من خمس سنوات : ~ ١٠٠٠٠٠ هكتار.
  - ٥٣ ٪ منها تتواجد ضمن الحيازات الزراعية الحالية.
  - جزء كبير منها متروكة منذ أكثر من ٢٠ سنة.
  - الأسباب الرئيسية المعلنة لعدم استغلال الأراضي نذكر منها:
    * كلفة الانتاج والإنتاجية المحدودة
    * ندرة المياه
    * صعوبة الوصول إلى القطعة الزراعية
    * تقلص أعداد اليد العاملة العائلية

٢ - أصحاب الحيازات الزراعية (بحسب الإحصاء الزراعي الشامل)

* العدد الإجمالي : ~ ١٩٥٠٠٠ حائز
* توزيع الحيازات حسب المساحة الزراعية
  - ٥٣ ٪ منهم يستغلون مساحة زراعية تقل عن ٥ دونم (٩ ٪ من المساحة).
  - ٢٠٪ منهم يستغلون مساحة زراعية تتراوح بين ٥ و ١٠ دونم (١١ ٪ من المساحة).
  - ١٤ ٪ منهم يستغلون مساحة زراعية تتراوح بين ١٠ و ٢٠ دونم (١٥٪ من المساحة).

- o ١٣ ٪ منهم يستغلون مساحة زراعية تفوق ٢٠ دونم (٦٥٪ من المساحة).
- o ٦٦ ٪ منهم تزيد أعمارهم عن ٤٥ سنة.
- o ١.٦ ٪ منهم تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة.

★ تربية المواشي.

- o ١١٪ من الحائزين يتعاطون تربية المواشي.
- o ٨٢٪ منهم لهم مستوى تعليمي لا يتعدى الابتدائي
- o متوسط أعداد القطيع (الأبقار : ٥، الأغنام : ٧٢، الماعز : ٦١).

★ تربية الدواجن.

- o حوالي ١٥٠٠ حيازة تتعاطى التربية الحديثة للدواجن.

★ تربية النحل

- o حوالي ٧٠٠٠ حيازة تتعاطى تربية النحل.

★ ثلثي الحائزين من أصل ١٩٥٠٠٠ يتعاطون أنشطة اقتصادية أخرى بموازاة الزراعة.

★ ٣٨ ٪ من الحائزين يخصصون أساساً إنتاجهم للاستهلاك الذاتي.

★ ٦٢٪ من الحائزين يخصصون إنتاجهم أساساً إلى السوق.

٣ - استغلال الأراضي
(البحث حول الانتاج الزراعي لسنة ٢٠٠٢ - وزارة الزراعة)

★ الزراعات الدائمة: ١٤٠٠٠٠ هكتار ومن أهمها مساحة

- o الزيتون : ٥٧٥٠٠ هكتار
- o الحمضيات : ١٥٠٠٠ هكتار
- o التفاح : ٩٠٠٠ هكتار
- o إجاص : ٣٠٠٠ هكتار
- o الكرز : ٨٠٠٠ هكتار
- o الكرمة : ١٤٠٠٠ هكتار
- o مشمش : ٥٨٠٠ هكتار
- o دراق : ٣٠٠٠ هكتار
- o خوخ وجنارك : ٢٣٠٠ هكتار

- الموز : ٢٥٠٠ هكتار
- التين : ٢٢٠٠ هكتار
- اللوز : ٦٤٠٠ هكتار
- الصنوبر المثمر : ٥٠٠٠ هكتار
- غيرها : ٦٣٠٠ هكتار

★ الزراعات الموسمية: ١٢٠٠٠٠ هكتار
(مساحة المواسم المتتالية خلال السنة الزراعية).

- القمح : ٤٣٠٠٠ هكتار
- الشعير : ١١٠٠٠ هكتار
- الحمص : ٣٠٠٠ هكتار
- العدس : ١٦٠٠ هكتار
- البندورة : ٥٢٠٠ هكتار
- الخيار : ٢٥٠٠ هكتار
- باذنجان : ١٠٠٠ هكتار
- البطيخ : ٢٧٠٠ هكتار
- الشمام : ١١٠٠ هكتار
- البصل : ٢٣٠٠ هكتار
- الكوسى : ١٥٠٠ هكتار
- الخس والحشائش للسلطة : ١٦٠٠ هكتار
- ملفوف : ١٤٠٠ هكتار
- قرنبيط : ١٢٠٠ هكتار
- لوبياء / فاصوليا خضراء : ٢٥٠٠ هكتار
- فول أخضر : ١٣٠٠ هكتار
- التبغ : ٨٨٠٠ هكتار
- البطاطا : ١٦٠٠٠ هكتار
- غيرها : ١٢٣٠٠ هكتار

٤ – المساهمة الاقتصادية للزراعة

★ المساهمة في الدخل القومي: ~ ٦.٣ ٪ (الحسابات القومية ١٩٩٧ – وزارة الاقتصاد)

★ قيمة الانتاج الزراعي: ١٩٣٦ مليار ل.ل. (البحث حول الانتاج الزراعي ٢٠٠٢).

- o الانتاج النباتي: ١٤٠٨ مليار ل.ل.
- o الانتاج الحيواني: ٥٢٨ مليار ل.ل.

★ التجارة الخارجية ٢٠٠٢ (الواردات حسب المركز الآلي الجمركي)

- o الواردات من المنتجات الزراعية الخام وشبه الخام : ١١٣٣ مليار ل.ل منها :
  - ٥٩٠ مليار ل.ل. منتجات حيوانية ومشتقاتها (٥٢٪).
  - ١٦٦ مليار ل.ل. من النجيليات
  - ٢٩١ مليار ل.ل. من اللحوم (حي أو مجمّد)
  - ٢٣٢ مليار ل.ل. من الحليب ومشتقاته
- o الواردات من المنتجات الزراعية المصنّعة: ٧٥٦ مليار ل.ل.

★ التجارة الخارجية ٢٠٠٢ (الصادرات حسب المركز الآلي الجمركي)

- o الصادرات من المنتجات الزراعية الخام : ١٢٣ مليار ل.ل. منها :
  - ٢١ مليار ل.ل. من البطاطا
  - ٤٢ مليار ل.ل. من الفواكه
  - ٧ مليار ل.ل. من باقي الخضار
- o الصادرات من المنتجات الزراعية المصنعة :
  - ١٤٥ مليار ل.ل. سنة ٢٠٠٢
  - ١٠٥ مليار ل.ل. سنة ٢٠٠١
  - ٩٠ مليار ل.ل. سنة ٢٠٠٠

٥ – المستوى التقريبي لنسب الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الزراعية

★ القمح : ٢٠ ٪

★ لحم الأبقار : ٩ ٪

★ لحم الغنم : ٢٠ ٪

★ الحليب : ٦٣ ٪ دون احتساب الزبدة والأجبان

★ زيوت المائدة : ٥٢٪ (بما فيها زيت الزيتون)

★ زيت الزيتون : ١٢٢٪

★ الخضار : أكثر من ١٠٠ ٪

★ الفواكه : أكثر من ١٠٠ ٪

★ الدجاج : أكثر من ١٠٠ ٪

ملحق رقم ٢

خرائط زراعية

- استعمال الأراضي
- توزّع المساحة المزروعة المستغلّة للحيازات الزراعية
- توزّع المساحة المروية حسب طرق الري
- توزّع مساحة الأشجار المثمرة
- توزّع مساحة الزيتون حسب الأقضية
- توزّع مساحة النجيليات
- توزّع مساحة الخضار
- توزّع عدد رؤوس الأبقار حسب السلالة
- توزّع عدد رؤوس الأغنام
- توزّع عدد رؤوس الماعز

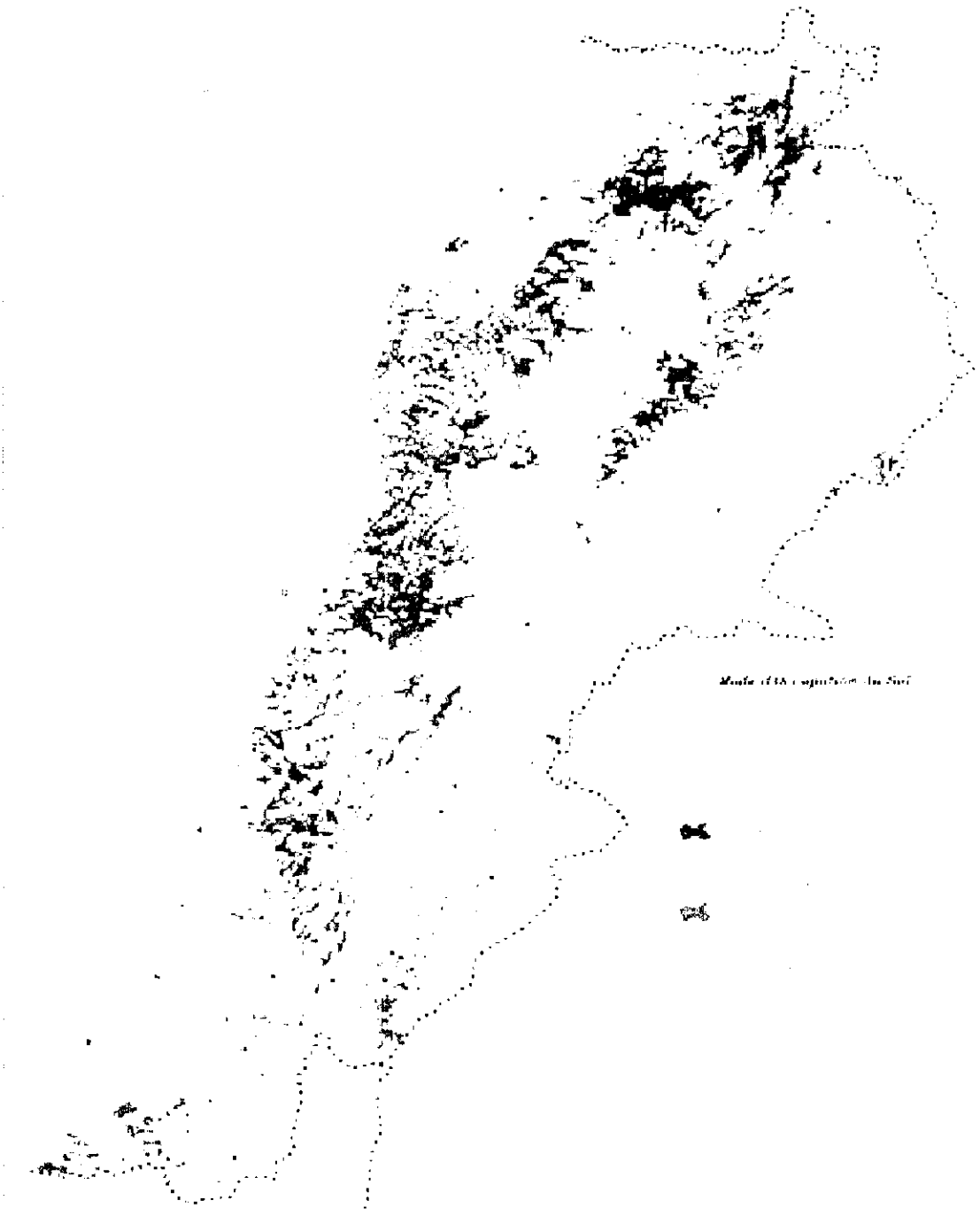

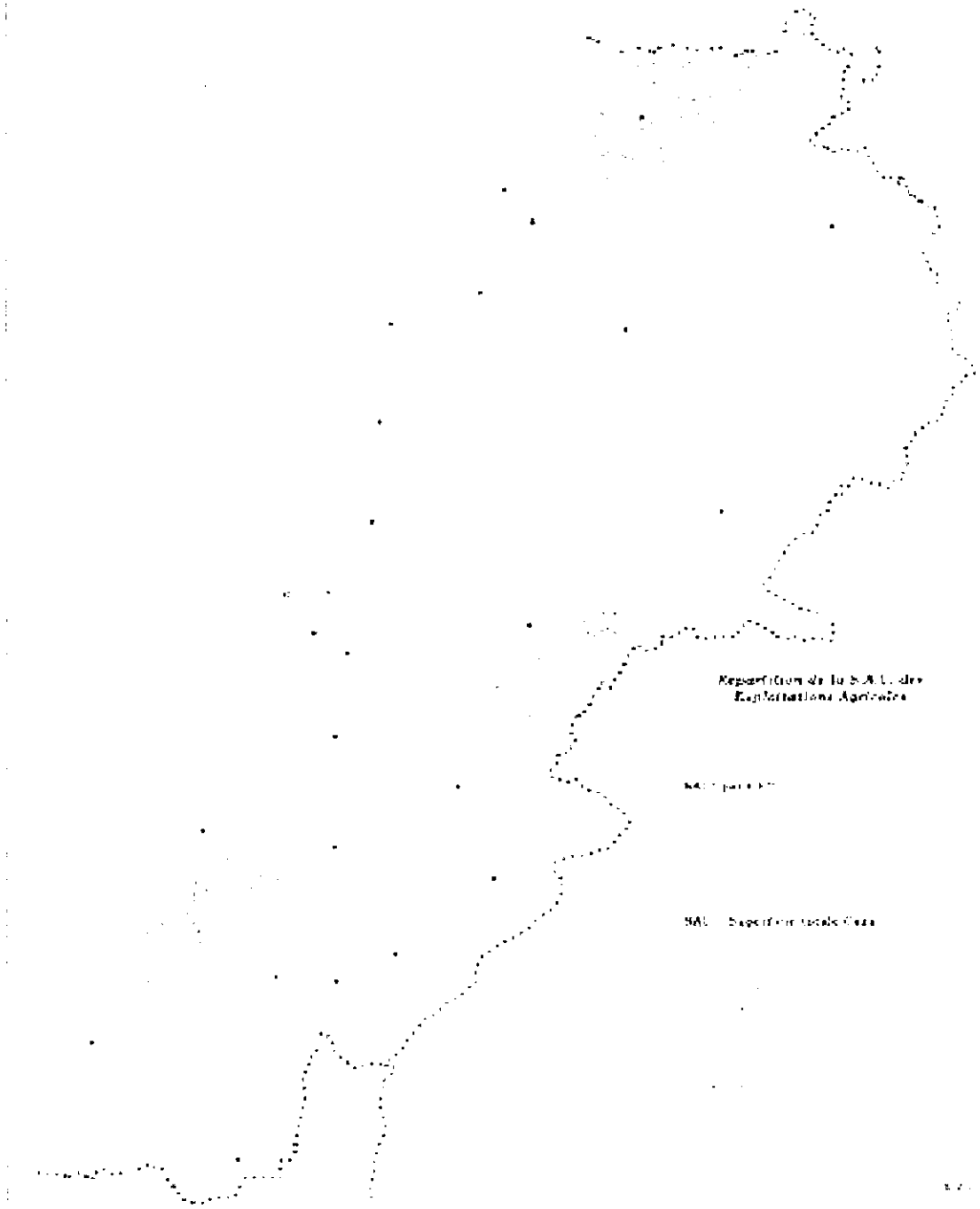

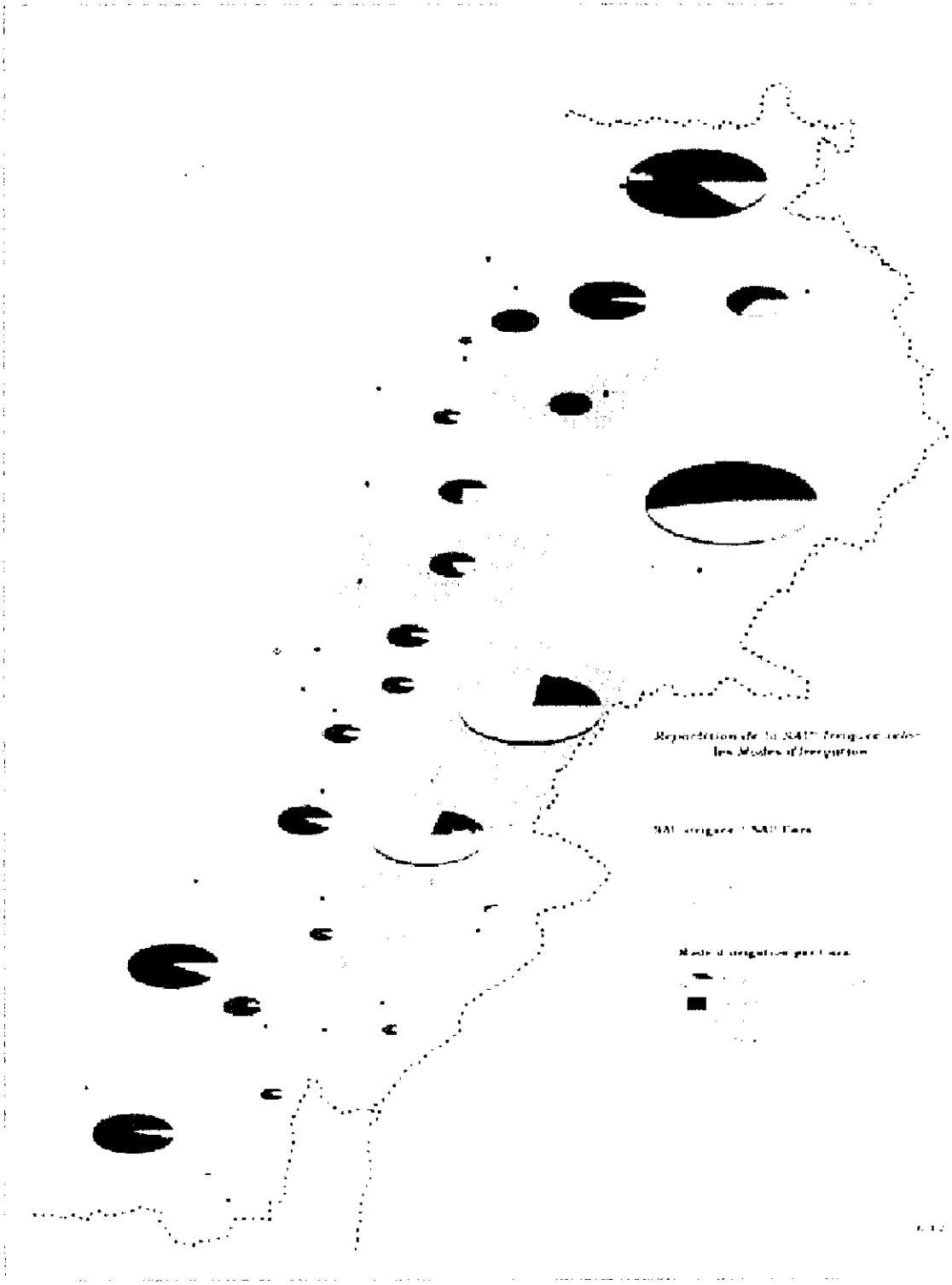

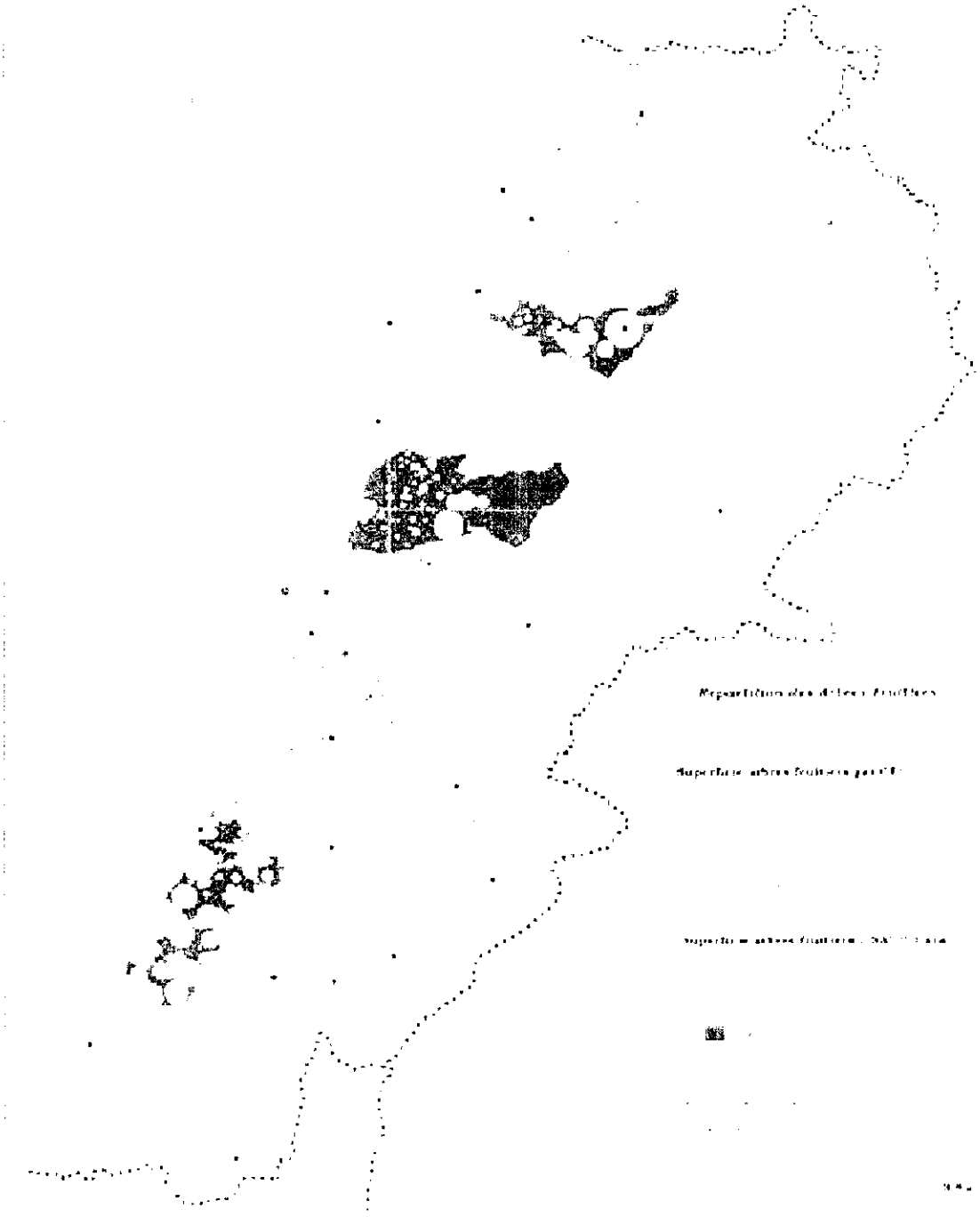

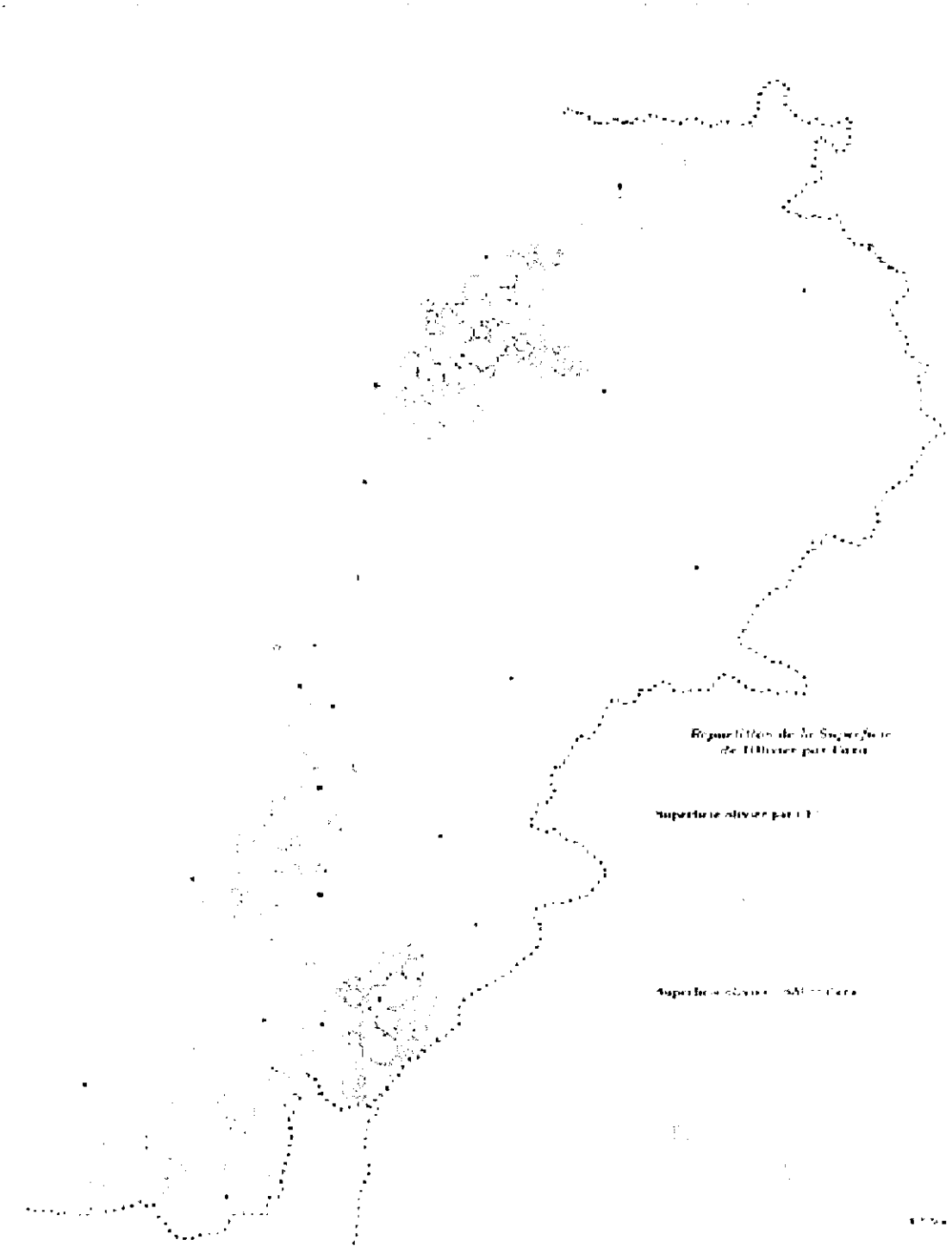

ملحق رقم ٣

القوانين والتشريعات

١ – تم إعداد مشاريع قوانين وارسلت الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهي التالية:

- مشروع قانون الحجر الصحي البيطري (أرسل بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٩ الى الوزارات المعنية لابداء الرأي والاعادة).
- مشروع قانون تنظيم مهنة الصيدلة الزراعية (أرسل في ٢٠٠٣/٩/٢٩ وورد رد مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٧ لابداء الري والاعادة).
- مشروع قانون المشاتل (ارسل بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٦).
- مشروع قانون ينظم العلاقة بين مؤجري ومستأجري الارض الزراعية.
- مشروع قانون الحجر الصحي الزراعي (عدم الموافقة بموجب القرار رقم ٤٦ تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٢).

٢ – هنالك مجموعة من إقتراحات القوانين تناقش حاليا في اللجان النيابية المختصة وهي:

- إنشاء غرف للزراعة في لبنان (حوّل بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٥ من مجلس الوزراء الى مجلس النواب ثم الى وزارة الزراعة لاخذ العلم).
- قانون المزارعة (ارسل الى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٥).
- قانون تنظيم استيراد وتجارة وبيع الادوية والاسمدة الزراعية والاعلاف والبذور وتنظيم مهنة الصيدلة الزراعية.

العمل الاداري

تم ترميم وتجهيز المبنى الجديد لوزارة الزراعة في بئر حسن وتم انشاء شبكة معلوماتية متطورة.

١ - القرارات المنظمة لاستيراد وتصدير بعض المنتجات الحيوانية.

- وقف تصدير مواد علفية اولية (قرار ١/١٩٦ ت. ٢٠٠٤/٧/٢).
- منع الاستيراد من المؤسسات والمسالخ المنتجة للحوم والمخالفة للشروط الصحية المطلوبة (قرار ١/١٩١ ت. ٢٠٠٤/٦/٢٨)
- وقف العمل بالقرار رقم ١/٢٣٤ تاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٨ والمتعلق بالشروط الواجب توافرها بالمؤسسات الهندية المنتجة للحوم الحمراء المجلدة للتصدير الى لبنان (قرار ١/٢٠١ ت. ٢٠٠٤/٦/٧)
- حظر استيراد الطيور الحية ومنتجاتها من الدول المصابة بانفلونزا الطيور (قرار ١/٢٤ ت. ٢٠٠٤/١/٢٧)

٢ - القرارات المنظمة لاستيراد وتصدير بعض المنتجات النباتية

- تحديد شروط بذار البطاطا لموسم ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والغاء نظام اجازة الاستيراد (قرار ١/٢٧٩ ت. ٢٠٠٤/٩/١٥).
- منع استيراد بعض انواع الفاكهة من بعض الدول لتفادي انتقال حشرة ذبابة الدراق (قرار ١/٢٥٠ ت. ٢٠٠٤/٨/٢٤).
- فرض شروط اضافية على البطاطا المستوردة للاكل (قرار ١/٢١ ت. ٢٠٠٤/١/٢٣).

٣ - القرارت المتعلقة بتنظيم التداول بالادوية الزراعية:

- تنظيم ادخال وتسجيل واستعمال الادوية الزراعية في لبنان (قرار ١/٢٨٠ ت. ٢٠٠٤/٩/١٥).
- تشكيل لجنة الادوية الزراعية (قرار ١/٢٣٦ ت. ٢٠٠٤/٨/١٦).
- مراقبة الادوية الزراعية في لبنان (قرار ١/٤٩ ت. ٢٠٠٤/٢/٢٣).
- مراقبة ادخال الادوية الزراعية المستوردة (قرار ١/٤٣ ت. ٢٠٠٤/٢/١٧).

٤ - القرارات المتعلقة بادارة الغابات وحماية الثروة السمكية:

- يعاد الى تطبيق قانون الغابات وملحقاته وتعديلاته والغاء القرار ١/٤٢ ت. ١٩٩٩/٣/١ المتعلق بمنع قطع الاشجار (قرار ١/٢٧٧ ت. ٢٠٠٤/٩/١٤).
- القياسات القانونية لصيد ونقل وشراء واستيراد الاسماك والقشريات والاصداف في لبنان (قرار ١/١٥ ت. ٢٠٠٤/١/٢١).
- وقف العمل بقرار منع الصيد بالشباك الجارفة (قرار ١/٣٢١ ت. ٢٠٠٣/١٠/٣١).

الاتفاقيات الزراعية (العربية والدولية)

١ - مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون في مجال الزراعة:

- مذكرة تفاهم مع اليمن.
- بروتوكول للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني في مجال الزراعة مع تركيا (١٢ ايار ٢٠٠٤).
- اتفاق تعاون زراعي مع ارمينيا (٢ نيسان ٢٠٠٤).
- بروتوكول للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني في مجال الزراعة مع اليونان (٢١ شباط ٢٠٠٤).
- مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الزراعي مع السودان (٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣).
- اتفاقية الحجر الزراعي ووقاية النباتات مع السودان (٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣).
- اتفاقية حول توحيد قواعد ترخيص واستيراد الادوية واللقاحات البيطرية مع سوريا (٢ تموز ٢٠٠٣).
- اتفاق يتعلق بالتعاون التقني والاجراءات الخاصة بشؤون الصحة والصحة النباتية مع البرازيل.
- بروتوكول اطاري للتعاون العلمي والفني مع المغرب.
- الاتفاقيات الموقعة من ضمن اتفاقية الممر الاخضر مع ايطاليا.

٢ - اتفاقيات تجارية زراعية وروزنامات زراعية:

- الروزنامة الزراعية الاردنية اللبنانية المشتركة لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥
- الروزنامة الزراعية الاردنية اللبنانية المشتركة لعامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (١٩ آب ٢٠٠٣)
- اتفاق تبادل تجاري مع اليمن
- مذكرة تفاهم حول الرزنامة الزراعية مع السودان (٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣)

المشاريع الزراعية بالتعاون مع الجهات الدولية

١ - المشاريع قيد التنفيذ:

- مشروع التنمية الزراعية الممول من المفوضية الاوروبية بقيمة اجمالية ١٢

مليون يورو (وقع في آذار ٢٠٠٤).

- مشروع التعاون اللبناني الايطالي حول انتاج الاصول النباتية المكفولة والخالية من الامراض والفيروسات الممول من الحكومة الايطالية والمنفذ بالتعاون مع سيام-باري وبقيمة اجمالية ١.٤ مليون يورو (وقع في شباط ٢٠٠٤)
- المشروع الاقليمي للادارة المتكاملة للآفات الممول من الحكومة الايطالية بقيمة اجمالية ١.٧ مليون دولار اميركي (وقع في كانون الاول ٢٠٠٣؟)
- مشروع نقل التكنولوجيا والارشاد (من ضمن مكون الارشاد في مشروع الري) بالتعاون مع معهد التعاون الايطالي/روما في مناطق الري الصغرى في النبطية والشوف بقيمة ١٠٠ الف دولار اميركي (وقع في حزيران ٢٠٠٤)
- مشروع نقل التكنولوجيا والارشاد (من ضمن مكون الارشاد في مشروع الري) بالتعاون مع مؤسسة الرؤية العالمية في مناطق الري الصغرى في تنورين وبشري بقيمة اجمالية ١٠٠ الف دولار (وقع في حزيران ٢٠٠٤)
- مشروع اقليمي حول تمكين المشاركة في احصائيات السمك ونظم المعلومات في منطقة البحر المتوسط الممول من الفاو (مشروع تعاون فني) بقيمة اجمالية ٣٥٠ الف دولار (وقع في تشرين الاول؟ ٢٠٠٣).
- مشروع تقييم ومسح الغابات والاشجار الحرجية في لبنان الممول من الفاو (مشروع تعاون فني) وبقيمة اجمالية ٣١٥ الف دولار اميركي (وقع في نيسان ٢٠٠٣)
- مشروع اقليمي حول تنمية القدرات الوطنية في مجال تسويق المنتجات الزراعية الممول من الفاو (مشروع تعاون فني) وبقيمة اجمالية ٣١٥ الف دولار اميركي (وقع في ايار ٢٠٠٤).

٢ - المشاريع قيد الاعداد

- مشروع النشاطات المدرة للدخل للمرأة الريفية (من ضمن مكون المرأة الريفية في مشروع الري) بالتعاون مع مؤسسة معوض بقيمة ٤٠٠ الف دولار
- مشروع نقل التكنولوجيا والارشاد (من ضمن مكون الارشاد في مشروع الري) بالتعاون مع جمعية الشبان المسيحية في مناطق الري الصغرى بقيمة اجمالية ٣٣٥ الف دولار
- مشروع نقل التكنولوجيا والارشاد (من ضمن مكون الارشاد في مشروع الري) بالتعاون مع كلية الزراعة في جامعة القديس يوسف في مناطق الري الصغرى بقيمة اجمالية ٩٥ الف دولار
- مشروع دعم وتنمية قدرات الارشاد في وزارة الزراعة الممول من الفاو (مشروع تعاون فني) وبقيمة اجمالية ٣١٢ الف دولار اميركي

- مشـــروع حول المكافحـــة المتكاملـــة لآفات الحمضيـــات الممول مـــن الفاو (مشروع تعاون فني) وبقيمة اجمالية ٣٠٠ الف دولار اميركي
- مشـــروع حول تحســـين قدرات الحجر الصحي الزراعـــي في لبنان الممول من الفاو (مشروع تعاون فني)

العلاقة مع تجمعات المزارعين

عقدت جلسات حوار واستشارات مناطقية وقطاعية مع ممثلي النقابات والهيئات الزراعية تناولت مناقشة محاور الخطة الزراعية:

- محافظة جبل لبنان (١٨ حزيران ٢٠٠٤)
- محافظة البقاع (٢ تموز ٢٠٠٤)
- محافظة الشمال (٦ تموز ٢٠٠٤)
- محافظتي الجنوب والنبطية (١٣ تموز ٢٠٠٤)